

- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .
- قسم المحاسبة و المالية
- تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة تسيير

مذكرة لنيل شهادة ماستر: تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

التحليل المالي و دوره في تشخيص الوضعية المالية في المؤسسة

الأستاذ المشرف:

د. ملاحى رقية

من اعداد الطالبين:

✓ قاسم بلقاسم

✓ حدوش عبد الله

لجنة المناقشة	
أ/ رئيسا	د. بشني يوسف
أ/ مقروا	د. ملاحى رقية
أ/ مساعد مناقشا	د. مقراد عبد الله

اهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و

المرسلين

أهدي هذا العمل الي:

من ربعتي و أنارت دربي، الي أغلى انسان أمي حفظها الله و أطال

في عمرها ...

الي من عمل بكه في سبيلي و علمني معنى الكفاح و أوصلني الي

ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي.....

الي أخواتي.....

الي كل عائلة قاسم.....

الي جميع الأصدقاء و نعمة الأصدقاء.....

.... الي كل الأساندة

قاسم بلقاسم

اهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى امي التي احيا لها و اعيش من
اجلها.....

.....الى ابي الذي ضحى من اجلي

..... الى اخوتي اعز الناس الي ...

..... و الى كل من عائلتي عائلة حدوش

..... الى كل من اصدقائي الاحياء و الاعزاء

..... الى كل من امدني بالروح المعنوية و ساعدني في

هذا المشوار من قريب و من بعيد..... و الى كل من هم

قريبون الى قلبي

..... و الى كل اساتذتي الكرام

شكر و تقدير

في البداية، الشكر والحمد لله، جل في علاه فإليه ينسب الفضل كله في إكمال
– و الكمال يبقى للكمال وحده- هذا العمل.

فإننا نتوجه الى أستاذتنا الدكتورة ملاحى رقية

بالشكر والتقدير الذي لن نفيه أي كلمات حقها، على قبولها هذا العمل وعلى
نصائحها وتوجيهاتها السديدة وعلى تشجيعها لنا على إكمال هذا العمل.



قائمة المحتويات

الاهداء

الشكر

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الاشكال

المقدمة العامة

تمهيد

الفصل الاول: التحليل المالي

1. ماهية التحليل المالي.....ص08

- المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي
- المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي
- المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي
- المطلب الرابع: مقومات التحليل المالي

2. مستويات و أدوات التحليل الماليص15

- المطلب الأول: معايير و خطوات التحليل المالي
- المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي

- المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي
- المطلب الرابع: أدوات التحليل المالي

1. النظام المحاسبي المالي و القوائم المالية.....ص18

- المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي الجديد
- المطلب الثاني: تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني
- المطلب الثالث: التغييرات الحادثة في النظام المحاسبي المالي الجديد
- المطلب الرابع: القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الميزانية المالية للمؤسسة و تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن و

النسب المالية

تمهيد

1. الانتقال من الميزانية المحاسبة الى الميزانية المالية.....ص25

- المطلب الأول: الميزانية المالية المختصرة.
- المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

2. التحليل المالي بواسطة تدفقات الخزينةص28

- المطلب الأول: التدفقات المولدة للنتائج

- المطلب الثاني: تدفقات الخزينة

3. تقييم الاداء المالي بالنسب الماليةص32

- المطلب الأول: نسب السيولة

- المطلب الثاني: نسب النشاط

- المطلب الثالث: نسب الربحية

- المطلب الرابع: نسب السوق

- المطلب الخامس: نسب المديونية

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية (تشخيص و تحليل وضعية المالية للمؤسسة
انتاج أدوات ميكانيكية و لواحقها)

1. تقديم شامل لوحدة أورسيم Orsim.....ص39

2. عرض الميزانية و جدول حساب النتائج خاص بالمؤسسةص49

4. معالجة البيانات المقدمة من طرف المؤسسة.ص55

خلاصة الفصل

- الخاتمة

- قائمة المراجع

قائمة الجداول و الاشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المالية جانب الأصول للفترة (2018/2019)	50
02	حساب النتائج للفترة (2018/2016)	53
	جانب الأصول	56
	جانب الخصوم	57
	حساب راس المال العامل الدائم	60
	حساب راس المال العامل الخاص	61
	حساب راس المال العامل الأجنبي	62
	حساب راس المال العامل الاجمالي	62
	احتياجات في راس المال	62
	نسب السيولة	64
	نسبة الربحية المردودية	66
	نسب النشاط	67
	تشخيص الفائض الاجمالي للاستغلال	68
	نسبة الفائض الاجمالي للاستغلال بالنسبة لرقم الأعمال	69
	المردودية التجارية	70
	المردودية الاقتصادية بدلالة نتيجة الاستغلال	71
	المردودية المالية	72

قائمة الجداول و الاشكال

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المالية المختصرة	26
02	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	44
03	الهيكل التنظيمي	46

المقدمة

يعتبر التحليل المالي احد المواضيع المالية الهامة والمتجددة بتجدد الانظمة والتشريعات المالية والتطورات الاقتصادية الداخلية والدولية، والذي يهدف الى التخطيط، المراقبة والتشخيص المالي والكشف عن مدى نجاح وكفاءة السياسات المالية المتبعة في المؤسسة باستخدام ادوات التحليل المالي المتعددة والتي تستخدم في عدة مستويات.

تعتبر المؤسسة النواة الرئيسية داخل النشاط الاقتصادي والوسيلة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع، وهي تعبر عن مجموع الوسائل البشرية، المالية والمادية التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف رئيسي يتمثل في هدف البقاء والنمو، وبالتأكيد فإن حسن إدارة المؤسسة لدمتها المالية، وتسييرها الفعال لنشاطها الاستغلالي يمثل مصدر فعاليتها وكفاءتها واستمراريتها.

تنشط المؤسسة ضمن محيط ديناميكي يؤثر فيها وتتأثر به، وبالتالي فان رسم العلاقات بين المؤسسة ومحيطها وتسييره يعتبر احد عوامل نجاحها. ومما لا شك فيه ان علاقة المؤسسة المالية مع محيطها يعتبر الداعم الرئيسي لهذه العلاقة، وتتحدد عناصر هذه العلاقة من خلال وظيفة المؤسسة المالية مع المؤسسات والهيئات التي تؤثر وتتأثر بهذه الوظيفة وهو ما يصطلح عليه بالبيئة المالية او المحيط المالي للمؤسسة.

ان لجوء المؤسسة الى مصادر التمويل التقليدية (التمويل المباشر) او غير التقليدية الممثلة في الاسواق المالية (التمويل غير المباشر) يفرض على المؤسسة ان تحقق بعض الشروط المتعلقة بتسييرها الجيد لعناصر ذمتها المالي و هذه العناصر تعتبر الضامن الرئيسي للمؤسسات التمويلية، كما يهتم السوق القبلي والبعدي للمؤسسة بقدرة المؤسسة على تسيير عناصر استغلالها احسن استغلال من اجل

التموقع الاحسن في الاسواق وريح فرص تفاوضية اكبر مع سوقها القبلي والبعدي .
بينما يضمن التسيير الجيد لمتاحات المؤسسة عدم وقوعها في حالات العسر المالي
الامر الذي يجنبها الوقوع في مشاكل عدم السداد وانخفاض درجة التصنيف
الائتماني لهذه المؤسسات وما يترتب عليه من ضعف موقفها التفاوضي مع
المؤسسات المقرضة.

ان المراكز المالية المذكورة سابقا والتي يعبر عنها بمؤشرات ونسب مالية
تسمح للمؤسسة بتسييرها بالشكل الذي يحسن من علاقتها مع محيطها المالي ويمكنها
كذلك من تجاوز حالات الخلل المالي الذي يمكن ان تقع فيه المؤسسة.

اشكالية البحث:

مما سبق سوف نطرح إشكالية البحث الرئيسية التالي التي نحاول معالجتها
في هذه الدراسة المتمثلة في:

- ما هو الدور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ؟

للإجابة على الاشكالية السابقة وجب تحليلها الى اسئلة فرعية تساهم في
تفكيكها المنهجي وفق الترتيب التالي:

1. ما هي مستويات و أدوات التحليل المالي ؟

2. كيف يتم الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية؟

• فرضيات الدراسة:

من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية وواقعية، جعلت لهذا الموضوع البحث
فرضيات متمثلة في النقاط التالية:

1. عملية التحليل المالي بواسطة النسب و مؤشرات التوازن المالي تظهر الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية ؛

2. تظهر الوضعية المالية للمؤسسة من خلال القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة الاقتصادية.

المنهج المتبع و أدوات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات المتبناة كان من الضروري اتباع المنهجين التاليين:

1. **المنهج الوصفي:** يخص الجانب النظري الذي قمنا فيه بتعريف مختلف المصطلحات، المفاهيم والتقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم استخدامها في تطبيقنا العملي.

2. **المنهج التحليلي:** يخص الجانب التطبيقي الذي نعمل من خلاله على إسقاط مختلف معارفنا النظرية في تحليل علاقة المؤسسة المالية مع بيئتها واستخلاص النتائج التي تمكننا من تأكيد الفرضيات أو نفيها.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

1. إن التحليل المالي من أهم الوسائل التي يمكن للمؤسسة من خلالها تحليل نتائجها عن طريق تحليل القوائم المالية ؛

2. استخدام أدوات التحليل المالي شيء ضروري لتشخيص وضعية المؤسسة الاقتصادية.

أهداف البحث:

1. إعطاء نظرة عامة حول التحليل المالي والدور الذي يلعبه في تشخيص وضعية المؤسسة الاقتصادية؛

2. معرفة الوضعية المالية لمؤسسة (اورسيم) وذلك بعد تحليل ميزانيتها المالية باستخدام المؤشرات والنسب المالية.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختياري لهذا الموضوع لم يأتي من باب الصدفة وإنما يعود لأسباب أذكر منها ما يلي:

1. الرغبة الشخصية تناول موضوع التحليل المالي وتقنياته الكمية والتحليلية.
2. تجدد الموضوع يجعل منه مجالاً دائماً للتحليل والتحديث.
3. أهمية العلاقة بين وظيفة المؤسسة المالية ومحيطها المالي في مجال تخصصنا.
4. محاولة إثراء مراجع المكتبة بعمل نتناول فيه جانباً مازال البحث فيه يتطلب العديد من الدراسات، خاصة التطبيقية منها.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و على الأسئلة الفرعية وللتأكد من صحة الفرضيات قسمنا هذا البحث الى ثلاثة فصول:

الفصل الاول الجانب النظري للتحليل المالي، فقد قدمنا نظرة عامة حول التحليل المالي و مختلف أدواته و مستوياته، و ذكرنا أهم القوائم المالية.

اما في الفصل الثاني فقد تطرقنا الى الميزانية المالية للمؤسسة و تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن و النسب المالية، و قد تقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

- المبحث الاول: الانتقال من الميزانية المحاسبة الى الميزانية المالية
- المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة تدفقات الخزينة
- المبحث الثالث: تقييم الاداء المالي بالنسب المالية

أما الفصل الثالث و الاخير بعنوان: (تشخيص و تحليل وضعية المالية للمؤسسة انتاج أدوات ميكانيكية و لواحقها) حيث تقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: تقديم شامل لوحدة أورسيم orsim
- المبحث الثاني: عرض الميزانية و جدول حساب النتائج خاص بالمؤسسة
- المبحث الثالث: معالجة البيانات المقدمة من طرف المؤسسة.

الفصل الأول

التحليل المالي

التحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الادارة المالية (التسيير المالي) وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، ويرتبط التحليل ارتباطا وثيقا بحاجة الاطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات البيئية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطوره مستقبليا.

عرف التحليل المالي تحولات عميقة خلال السنوات الأخيرة، وأن نوعية المعلومات وتفاعلها يتضح في صميم تحليل الوثائق المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي.

لذل سنتطرق في هذا الفصل الى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- ماهية التحليل المالي
- مستويات وأدوات التحليل المالي
- النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تقنية من التقنيات التي تستعملها المؤسسة لتشخيص وضعيتها المالية، بغرض تحديد نقاط القوة والضعف من أجل تحسينها وجعلها أكثر قوة، ولمعرفة التحليل المالي أكثر سنتطرق في هذا المبحث الى ماهية حول التحليل المالي.

المطلب الاول- ماهية التحليل المالي: يمكن أن نتعرف على التحليل المالي بناءا على اختلاف وجهات النظر والمنهج المتبع كمال يلي:

1.1 مفهوم التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي من بين أهم الأدوات التي يستخدمها العديد من المهتمين به من مستثمرين، مؤسسات، بنوك الى غير ذلك من أجل معرفة الوضعية المالية من خلال هذا التحليل واتخاذ القرار المناسب الذين يبحثون عنه بأسلوب علمي دقيق.¹

و يمكن تعريفه كما يلي:

يعتبر التحليل المالي تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة (فصل أو سنة، أو أقل أو أكثر) باستعمال وسائل مختلفة باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل.²

¹ علاق فطيمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2015/2014، ص02.

² ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير- التحليل المالي-، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص11.

لذلك يعتبر التحليل المالي حيز الزاوية في توفير البيانات المالية الاكثر نفعا وفائدة في ترشيد القرارات، فالعديد من المستثمرين والدائنين يصرون على ضرورة "القيام بالواجب البيتي"، من خلال التحليل الكمي و النوعي للبيانات المالية.

ويصنف التحليل المالي كعلم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المتلية وتبويبها ثم اخضاعها الى الدراسة التفصيلية دقيقة، بهدف ايجاد الروابط فيما بينها، فمثلا العلاقة بين الاصول المتداولة التي تمثل السيولة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل الالتزامات قصيرة الاجل، والعلاقة بين حقوق المساهمين والالتزامات طويلة الأجل، بالإضافة الى العلاقة بين الايرادات والمصروفات، ثم التفسير النتائج التي تم التوصل اليها، والبحث عن أسبابها، وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية ووضع الحلول والتوصيات اللازمة.¹

2.1 تطور التحليل المالي:

- لمحة تاريخية لقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية (1929-1933) أثر معتبر في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصراف.
- كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (ما بعد سنة 1945) لاعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث ظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم وبصفة أكثر دقة وحزم. حيث ظهر المصرفيون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم وبصفة أكثر دقة و حزم. ويتطور المؤسسات وبالتالي

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، فلسطين، 2008، ص02.

وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن، وقد تكونت في فرنسا سنة 1968 لجنة عمليات البورصات، والتي حدد هدفها بتأمين الاختيار الجيد وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات التي تساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من تحليل ساكن الى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة المالية لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات) وأصبح أحدهما يكمل الآخر.¹

3.1 أسباب نشأته:

هناك عدة عوامل عجلت بظهور التحليل المالي كقاعدة لتحليل وتقييم أداء الشركات حيث يمكننا تلخيصها في:²

- الثورة الصناعية وظهور الشركات الكبيرة: مما نتج عنه ظهور شركات عملاقة، خاصة منها شركات المساهمة، والتي يكون فيها انفصال بين الادارة والملاك، والتالي كان من الضرورة ايجاد وسيلة تمكن المستثمرين من متابعة نتائج الشركات التي يستثمرون فيها اموالهم.
- التدخل الحكومي في كيفية انجاز القوائم المالية: رغبة الحكومة في توفير القدرة من الأمان للمستثمرين، حيث قامت بوضع قوانين والتشريعات التي تقتضي بالضرورة أن تقوم المنظمات بتبويب قوائمها المالية وعرض بياناتها المالية بشكل يسمح للمساهمين والأطراف الخارجية بالتعرف على نتائج المؤسسة.
- الكساد الكبير: ساد الولايات المتحدة في فترة الثلاثينات من القرن الماضي، والذي عجل بالبحث عن أداة تراقب و تتنبأ بالمستقبل المالي للشركات.

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص 13-14.
² علاق فاطمة، مرجع سابق، ص 04.

➤ ظهور الائتمان كمصدر للتمويل: حيث أن الشركات التمويل والبنوك المقرضة تهتم بشكل أساسي بعملية اتخاذ قرار التمويل من عدمه، بناء على المؤشرات التي تعطيها نتائج التحليل المالي.

المطلب الثاني- أنواع التحليل المالي

يمكن النظر للتحليل المالي بأنها عدة أنواع تكمل بعضها البعض وتخدم أطراف المختلفة ذات الصلة بالمؤسسة، وباختلاف الهدف من عملية التحليل يمكننا حصر هذه الانواع كالآتي:

أ. من حيث الجهة القائمة بعملية التحليل المالي:¹

و يقسم التحليل المالي الى نوعين:

(1) **التحليل الداخلي:** وهو التحليل الذي تقوم بها جهات من داخل المؤسسة استجابة لانشغالات داخلية، وما يميز هذا التحليل كونه أكثر دقة من التحليل الخارجي، باعتبار المحلل يلقي كل الامتيازات من توفير للمعلومات.

(2) **التحليل الخارجي:** وهو التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، لخدمة أغراض هذه الجهات وترشيد قراراتها كالمستثمرين، البنوك... الخ، ولكن في أغلب الاحيان نتائجه تكون أقل دقة من التحليل الداخلي نظرا لكونه غالبا ما يستند على البيانات المنشورة من طرف المؤسسة فقط.

ب. من حيث المدى الذي يغطيها التحليل المالي:²

ويمكن تقسيم التحليل المالي وفق هذا المعيار إلى ما يلي:

¹ حوتي حمزة، طرشون خير الدين، دور التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة، شهادة ماستر، جامعة الجليلي بونعام، خميس مليانة، 2019/2018، ص 12.

² حوتي حمزة، طرشون خير الدين، مرجع نفسه، ص 13.

- (1) **التحليل الشامل:** ويقصد بالتحليل الشامل ذلك التحليل الشامل الذي يغطي كافة أنشطة المؤسسة خلال سنة مالية واحدة أو عدة سنوات.
- (2) **التحليل الجزئي:** ويقصد بالتحليل الجزئي ذلك التحليل الذي يغطي جزءا من أنشطة المؤسسة خلال سنة واحدة أو عدة سنوات.

ث. من حيث هدف التحليل المالي:¹

يمكن تبويب التحليل المالي إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف منها:

- التحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير أو الطويل.

- التحليل لتقويم ربحية المؤسسة.

- التحليل لتقويم الأداء التشغيلي والمالي للمؤسسة.

- التحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي و مجال استخداماتها.

- تحليل المحافظ الاستثمارية.

ج. من حيث مستوى التحليل:²

وهناك ثلاث مستويات يمكن أن يكون التحليل في ظلها:

- (1) **على مستوى المؤسسة:** حيث يقوم المحلل المالي ضمن هذا التحليل بجمع كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة فقط، وتعتمد عملية التحليل على إستعمال أساليب وأدوات التحليل المختلفة

¹ حوتي حمزة، طرشون خير الدين، مرجع سابق، ص 13.

² حوتي حمزة، طرشون خير الدين، مرجع نفسه، ص 14.

- (2) **على مستوى القطاع:** وهو التحليل المالي الذي تتم فيه دراسة المؤسسة ضمن القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، ويكون ذلك بمقارنة نتائج تحليل المؤسسة مع مؤسسات أخرى تماثلها في الحجم والنشاط
- (3) **على المستوى العام :** وهو تحليل أشمل من النوعين السابقين، حيث يقوم بدراسة المؤسسة وكذا القطاع الذي تنتمي إليها في ظل الظروف الإقتصادية العامة في البلد.

ح. من حيث البعد الزمني:

- ويمكن تقسيم التحليل المالي إنطلاقاً من البعد الزمني لعملية التحليل إلى نوعين:
- (1) **التحليل الرأسي (العمودي)**: وهو عبارة عن تحليل يقوم بدراسة العلاقات الكمية القائمة بين عناصر القائمة الواحدة، والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر من عناصر القائمة موضوع التحليل بتاريخ معين، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو إلى مجموعة جزئية منها.
- (2) **التحليل الأفقي:** ويشمل هذا التحليل دراسة الإتجاه الذي يتخذه كل عنصر من بنود القوائم المالية، أو نسبة مالية معينة سواء كان ذلك بالزيادة أو بالنقصان خلال فترة تتجاوز السنة.

خ. من حيث إطار التحليل:¹

ويمكن تقسيم التحليل المالي من حيث إطار التحليل إلى نوعين:

¹ حوتي حمزة، طرشون خير الدين، مرجع سابق، ص 15.

- 1) التحليل المالي للمؤسسات:** والهدف من هذا النوع من التحليل هو مساعدة المستثمرين والإدارة والاطراف الأخرى في تقييم مختلف الأنشطة، وتقييم قرارات الإستثمار والتمويل وكل القرارات الأخرى ذات الأثر المالي على وضع المؤسسة.
- 2) تحليل الأوراق المالية:** إن التحليل المالي للأوراق المالية له أهمية كبيرة، خاصة بالنسبة للأطراف المتعاملة في البورصة، حيث يعتبر بالنسبة للمستثمرين ومديري محافظ الأوراق المالية أداة مهمة لتقييم البدائل الاستثمارية المتاحة، مما يساعدهم في إتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثالث - أهمية التحليل المالي

تكمن في النقاط الآتية:¹

- تحديد مدى كفاءة الادارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل ادارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- اعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

المطلب الرابع - مقومات و منهجية التحليل المالي:²

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط01، رام الله، فلسطين، 2008، ص03.
² علاق فاطمة، مرجع سابق، ص ص 6-7.

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المقدمات ومنهجية المحلل التي تشكل في مجموعاتها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها وتتمثل في:

أ- **مقومات التحليل المالي:** يعتمد التحليل المالي على مجموعة من المقومات والمبادئ لتحقيق أهدافه أبرزها:

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.

- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول الى أفضل النتائج وبأسرع وقت.
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار الى استخدامها بصورة سليمة.

ب- **منهجية التحليل المالي:** على المحلل اتباع المنهجية التالية عند قيامه بالتحليل المالي:

- تحديد الهدف الذي سعى اليه المحلل.
- تحديد الفترة الزمنية التي سيشملها تحليل القوائم المالية.
- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول الى غايته.
- اختيار الاسلوب وأداة التحليل الانسب و الذي له القدرة للتعامل مع المشكلة.
- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الاجراء المطلوب.

المبحث الثاني: مستويات و أدوات التحليل المالي¹

يتطلع المحلل المالي عند قيامه بكل عملة تحليل الى تحديد اتجاه عمله والادوات المستعملة، يمكن توضيحها في:

¹ علاق فاطمة، مرجع السابق، ص ص 7-8.

المطلب الأول- معايير و خطوات التحليل المالي: هناك مجموعة من المعايير والخطوات تكمن فيك

1.1 معايير التحليل المالي: يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية

أ- خصائص معايير التحليل المالي:

- أن يكون المعيار واقعا ويمكن تنفيذه.
- أن يتصف بالاستقرار النسبي بمعنى أن يبقى ثابتا لا يتغير من فترة لأخرى.
- أن يكون المعيار واضحا ويتصف بالبساطة وسهولة الاستخدام وان يكون له أكثر من تفسير.

ب- استخدام معايير التحليل المالي: يمكن استخدامها في المقاط الآتية:

- تفسير الظواهر المالية المختلفة واعطاءها وصفا كميًا.
- تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة.
- تحليل أداء المؤسسة.
- كشف الانحراف.

ج- أنواع معايير التحليل المالي:

- **المعيار المطلق (المنطقي):** وهي المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التحليل المالي.
- **المعيار الصناعي:** ويتم التوصل الي هذا المعيار من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من الشركات والمؤسسات.
- **المعيار الاتجاهي:** وهي نسبة المعدلات خاصة بالشركات في الماضي وتستخدم في الحكم عن مستوى الشركات في الحاضر و المستقبل.
- **المعيار المخطط أو المستهدف أو المعيار الوضعي:** نسبة أو رقم يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الادارة.

2.1 خطوات التحليل المالي:

تتم عملية التحليل المالي وفق للخطوات التالية:¹

- **مرحلة التصنيف:** يقوم المحلل في هذه المرحلة الابتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القائمة المالية لأكثر من فترة محاسبية ثم يقوم بتجزئتها الى جزئين هما الأصول والخصوم.
- **مرحلة المقارنة:** بغية اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الأصول و الخصوم والمركز المالي وتحري أسباب قيام هذه العلاقة.
- **مرحلة الاستنتاج:** بعد التصنيف والمقارنة يقوم المحلل بالبحث عن اسباب والحكم على المركز المالي للشركة وتقديم الاقتراحات.

المطلب الثاني - استعمالات التحليل المالي:² و تتضح من خلال

1.2 مجالات التحليل المالي: و يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية

- أ- **التحليل الائتماني:** الذي يقوم بهذا التحليل هم المقرضين و ذلك بهدف التعرف على الاخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها.
- ب- **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي.
- ج- **تحليل الاندماج و الشراء:** ينتج عن هذا التحليل تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا.

¹علاق فاطمة، مرجع سابق، ص 09.

² علاق فاطمة/ مرجع نفسه، ص ص 09-10.

د- التخطيط المالي: يعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف للإيرادات وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المؤسسة المتوقع في المستقبل.

2.2 الاطراف المستفيدة من التحليل المالي¹: من أهم هذه الفئات ما يلي

أ- الدائنون: و تنقسم الى قسمين هما:

- الدائنون قصيري الاجل والموردون.

- الدائنون طويلي الأجل.

ب- أصحاب المشروع: هم الملاك أيا كان نوعهم، وتكمن اهتماماتهم في تقييم أداء الاطراف الذي يقومون بتفويض ادارة ممتلكاتهم.

ج- الادارة: ان اهتمامات الادارة تكمن في الوضع المالي للشركة الربحية والنمو، لذل تستخدم مجموعة من الطرق والادوات والتقنيات التي تساعدها في ادارة الشركة.

المطلب الثالث- نتائج التحليل المالي²: باختلاف المستعمل الخارجي تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية:

➤ ملاحظات حول الاعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.

➤ تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.

➤ اعطاء حكم على التسيير المالي لفترة تحت التحليل.

➤ الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والانتاجية والتمويلية والتوزيعية للفترة تحت التحليل.

المطلب الرابع- أدوات التحليل المالي³:

على المحلل المالي استعمال أداة محددة تمكنه من الوصول الى أهداف

المرجوة وتتمثل هذه الادوات في:

¹ علاق فاطمة، مرجع سابق، ص ص 10-11.

² علاق فاطمة، مرجع سابق، ص 12.

³ علاق فاطمة، مرجع سابق، ص 13

✓ تحليل الهيكل المالي: الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المال والمردودية والملاءة المالية.

✓ تقييم النشاط و النتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة تحقيق الربحية.

✓ تقييم المردودية: هي الوسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها.

المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي و القوائم المالية: ¹

من أجل مواكبة الجزائر للاقتصاد العالمي وانفتاحها على العالم الخارجي وتبنيها السوق من خلال انضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، اتجهت الى وضع نظام محاسبي مالي وفق معايير المحاسبة الدولية لينتج عنها قوائم مالية متفرقة للقوائم المالية الدولية.

المطلب الأول- تعريف النظام المحاسبي الجديد: هو المستمد من المعايير المحاسبية الدولية لا يعتبر مجموعة لنظريات محاسبية فحسب، فمن خلال هذه المعايير، تقنيات المحاسبة هي التي اوكل لها مهمة تقديم المعلومة المالية.

2المطلب الثاني- تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: ²

يعتبر هذا المبدأ جدادا في الجزائر بحيث يقر مبدأ الواقع المالي على الشكل القانوني، بأنه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، وهذا ما ورد في المعايير المحاسبة الدولية وتم اعتماده من طرف الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) وهذا ما يعطي للمحاسبة المالية شكل نموذج لعرض واقعي للمؤسسة وهكذا نجد.

• اضافة الخسائر في القيمة للاهتكلات.

¹ علاق فاطمة، مرجع سابق، ص ص 14-15.

² علاق فاطمة، مرجع سابق، ص 15.

• ادخال المفهوم نوّشر فقدان القيمة.

• ظهور القرض الايجاري المالي في الميزانية.

المطلب الثالث - التغييرات الحادثة في النظام المحاسبي المالي الجديد:

ان التغييرات المحدثة ذات أهمية بالغة، اما على مستوى المفاهيم والمبادئ أو على مستوى تقنيات المحاسبة ذاتها، نذكر منها ما يلي:

1.3 على مستوى الصنف الأول: المخطط المحاسبي الوطني (PCN) استعمل

مصطلح الاموال الخاصة، بينما يستعمل النظام الجديد مصطلح رأس المال.

هذا ما سيعفي المحلل المالي مستقبلا من اجراء عمليات المعالجة الأولية التي كان يجريها سابقا بغضر اعداد الميزانية المالية.

2.3 على مستوى الصنف الثاني: يمكن تسجيل عدة معالجات جديدة في ظل

النظام المحاسبي المالي (SCF) و التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

* كل الحقوق التي تتجاوز مدتها السنة تعتبر ضمن هذا الصنف.

الاعتراف المحاسبي في صنف الاستثمارات للتثبيتات في شكل امتياز التي ستؤثر حتما على القيمة المحاسبية للكثير من المؤسسات.

3.3 على مستوى الصنف الثالث: تقييم عناصر هذا الصنف يتم بالتكلفة العادية أو

بالتكلفة المعيارية ان كانت قريبة من التكلفة العدية، والتكلفة الثابتة توزع حسب طريقة التحميل العقلاني، وفقدان القيمة يحسب بطريقة القيمة العادلة.

وملاحظ كذلك في هذا الصنف اضعاء الصبغة الواقعية، التي كثيرا ما كانت تخفى عن المحلل المالي يحاول أن يخفف من أثرها قدر الامكان.

المطلب الرابع - القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد:¹

¹ علاق فاطمة، مرجع سابق، ص ص 19-20.

أ- الميزانية: تضم الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمرسل، وتتبعي أن تشمل على الأقل العناصر التالية.

الأصول: التي تميز فيها بين الأصول غير الجارية والأصول الجارية.

الخصوم: يتم كذلك التمييز بين الخصوم الجارية والخصوم غير جارية.

ب- جدول حسابات النتائج: يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الاداء، و هو الوثيقة تلخيصية لنواتج وأعباء الدورية، لا يأخذ في الاعتبار تاريخ التحصيل أو التسديد الى مبدأ محاسبة الالتزام.

ج- جدول تغيرات الأموال الخاصة: يقدم الوضعية التحليلية لحركة رأس المال خلال الدورية المحاسبية، وبواسطته يمكن معرفة عمليات توزيع الحصص والاعباء والنواتج المسجلة مباشرة في رأس المال والتغيرات في الطرق المحاسبة ومختلف التصحيحات للأخطاء التي كان لها الأثر على راس المال.

د- الملحق: يتضمن الملحق جداول ومعلومات وفيرة تسمح بتفسير الميزانية وحسابات النتائج (الدخل) وجدول تغيرات الاموال الخاصة وجدول تدفقات الخزينة، وأهداف الملحق هي:

- شرح الطرق المحاسبة وطرق التقييم التي طبقت عند اعداد الحسابات.
- عرض المعلومات المكملة المطلوبة قانونا.
- اعطاء كل معلومة اضافية تسمح باحسن فهم لوضعية المؤسسة وأداتها.
- المعلومات المتضمنة في الملاحق تعتبر أساسية بالنسبة للمحلل المالي، فهي تسمح له بمعرفة خصوصيات المؤسسة محل الدراسة.

خلاصة الفصل:

يمكن استخلاص النقاط التالية:

- يعتبر التحليل المالي أداة يستخدمها العديد من المهتمين بالتحليل المالي كالمقرضين والمساهمين والدولة وغيرهم من أجل اتخاذ قراراتهم المالية.
- يستعمل التحليل المالي لتعرف أداة المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة.

ويمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية الى المعلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات مستنيرة لأجل تعزيز الاتجاهات الايجابية في المؤسسة، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة.

الفصل الثاني

الميزانية المالية للمؤسسة و

تحليلها بواسطة مؤشرات

التوازن و النسب المالية

الميزانية المالية للمؤسسة و

تحليلها بواسطة مؤشرات

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في حلة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها ، ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة ، وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينها.

حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجز عنها من نتائج سلبية، وكذلك تحليل مختلف التدفقات المالية من أجل تحديد مصادر الحصول على الأموال والاستعمالات التي وجهت لها، وأخيرا يستعمل المسير المالي النسب المالية في التحليل باعتبارها وسيلة سهلة للاستعمال وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن وضع المؤسسة المالي.

الفصل الثاني: الميزانية المالية للمؤسسة و تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن و

النسب المالية

المبحث الاول: الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية

إن الميزانية بشكلها المحاسبي حسب المخطط الوطني للمحاسبة لا تستجيب لأهداف محاسبية وتحديد النتائج وقانونية لتحديد ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير، ولكنها لا تستجيب لأهداف المالية لذلك لكي نستطيع استعمالها وبفائدة كاملة يجب أن نحولها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية وذلك بعملية الترتيب بصفة جيدة حسب المبدئين: درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم.¹

المطلب الاول: الميزانية المالية المختصرة:

تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ سيولة - استحقاق، ويتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية : -

عناصر الأصول : تصنف على حسب درجة سيولتها فيبدأ بالأصول النقدية ثم الأقل سيولة وختاماً بالأصعب تحويلاً إلى سيولة.

-عناصر الخصوم : تصنف تبعاً لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة ، وتكون مدة الاستحقاق بالتدرج من الطويلة فالمتوسطة ثم قصيرة الأجل.²

¹ مداني بن بلغيث، عبد القادر دقاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول - IAS النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية، التحدي (ISA) والمعايير الدولية للمراجعة IFRS ، جامعة ورقلة، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011، ص 08.

² عمير عبد القادر، علالي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، شهادة ليسانس، تخصص محاسبة و مالية، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2017، ص 18.

شكل رقم 1.1 : الميزانية المالية المختصرة

الاصول	الخصوم
<p>الأصول الثابتة:</p> <p>-الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية</p> <p>-عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة</p>	<p>الأموال الدائمة:</p> <p>-الاموال الخاصة</p> <p>-الديون المتوسطة والطويلة الأجل</p> <p>-الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة</p>
<p>الأصول المتداولة:</p> <p>-المخزونات</p> <p>-حقوق المؤسسة لدى الغير (العملاء)</p> <p>-المتاحات (الصندوق ،البنك،الخزينة)</p>	<p>القروض قصيرة الأجل:</p> <p>-حسابات المورد وملحقاته</p> <p>-الاعتمادات البنكية الجارية</p>

المصدر: عبير عبد القادر، علالي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 18.

المطلب الثانيك التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

أولاً: مفهوم رأس المال العامل: يعرف رأس المال العامل بأنه:ذلك الجز من الأموال الدائمة الذي يوجه لتمويل الأصول المتداولة ، أي هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الذي يتميز بدرجة إستحقاقية ضعيفة الذي يستعمل من أجل تغطية الإستعمالات التي تتميز بدرجة سيولة كبيرة.¹

أنواع رأس المال العامل

1-رأس المال العامل الدائم : هو الأموال الدائمة ناقص الأصول ثابتة أو أصول متداولة ناقص ديون قصيرة الأجل؛

¹ عمير عبد القادر، علالي محمد، مرجع سبق ذكرهن ص 19.

2- رأس المال العامل الخاص : هو رأس المال العامل الدائم ناقص ديون قصيرة الأجل؛

3- رأس المال العامل الإجمالي : هو مجموع الأصول المتداولة؛

4- رأس المال العامل الأجنبي : هو مجموع الديون.

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي:

يعد الاحتياج من رأس المال العامل مؤشرا مهما للحكم على سلامة التوازنات المالية للمؤسسة، واحتياجات رأس المال العامل ترتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، وذلك انطلاقا من مبدأ أن الاستخدامات القصيرة الأجل يجب أن تغطي بالموارد القصيرة الأجل.

- مفهوم الاحتياج في رأس المال العامل BFR:

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والمدينون، وهذه العناصر يجب أن تمول بمصادر قصيرة الأجل، وهي الديون الممنوحة من طرف الموردين أو التسبيقات الممنوحة ، هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة ، ويجب على المؤسسة أن تبحث على جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياج رأس المال العامل أو بعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة استغلالها يجب عليها أن تغطي مخزونات ومدينوها بالديون القصيرة الأجل.

ولا تعتبر القيم الجاهزة والقروض المصرفية من احتياجات الدورة لأنها ديون سائلة مدتها قصيرة جدا فهي لا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقتصر غالبا في نهاية الدورة للتسوية.¹

ثالثا: الخزينة الصافية²:

- مفهوم الخزينة: TN

يمكن تعريفها على أنها أموال المؤسسة التي تشكل الوسائل النقدية التي تستطيع أن تستخدمها فورا، وتتمثل في الحسابات البنكية، الصندوق، الحسابات الجارية، أي أنها عبارة عن مجموع التي بحوزتها المؤسسة لمدة دورة الإستغلال وهي تشمل صافي قيم الإستغلال.

ويمكن أن نميز بين ثلاث حالات:

- الخزينة موجبة : هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يذهب إلى الخزينة

- الخزينة سالبة : نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي تقتصر المؤسسة إلى أموال تمول بها عملياتها الإستغلالية.

- الخزينة الصفرية : هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل وهي الوظيفة المثلى.

المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة تدفقات الخزينة

المطلب الاول: التدفقات المولدة للنتائج¹:

¹ سليمان بلعور، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003، ص 72.
² عمير عبد القادر، علالي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

تدرس هذه التدفقات التغيرات التي تحدث على الوضع الصافي والنتيجة عن عمليات الاستغلال والعمليات المالية والإستثنائية، وتقدمه في دراستها على مختلف المجاميع الناتجة عن مصدر معلوماتها الأساسي، المتمثل في جدول حسابات النتائج.

• العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج : تتمثل العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج في:

أعباء الدورة (المجموعة السادسة:) ح/6 وتتكون من:

- تكاليف الاستغلال : المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي واليومي للمؤسسة : البضائع المستهلكة، المواد الأولية المستهلكة للخدمات المقدمة من خلال دورة الإنتاج، المصاريف المرتبطة بهذا النشاط من ضرائب ورسوم ومصاريف المستخدمين، والمصاريف المالية، مخصصات الإهلاكات والمؤونات.

- التكاليف خارج الاستغلال : كل المصاريف المتعلقة بالاستغلال الغير العادي للمؤسسة، مثل الحقوق على الزبائن الغير قابلة للتحصيل، المصاريف على الدورات السابقة، والمؤونات الاستثنائية ... الخ.

- نواتج الدورة (المجموعة السابعة) : ح/2 تشمل العناصر التالية:

- نواتج الاستغلال : وتتكون من مبيعات البضاعة ، الإنتاج المباع، الإنتاج المخزون . .

- نواتج خارج الاستغلال : وهي الن ونتاج الاستثنائية من عمليات التسيير للدورة أو الدورات السابقة، وكذلك التنازل عن عناصر الأصول.

¹ عمير عبد القادر/ علالي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص22/21.

المطلب الثاني: تدفقات الخزينة

تعرض هذه التدفقات لدراسة تغيرات الخزينة، من مقبوضات ومدفوعة نقدية، وتعتمد في ذلك على تحليل حساب الغير، ومختلف أنواع التدفقات المولدة للنتائج، وتلك المتعلقة بالموارد الاستخدامات، هذه التدفقات تجمع في جدول تدفقات الخزينة الذي من خلاله يمكن تقييم الفائض النقدي وتفسير التغيرات التي حدثت على حساب النقدية، حيث يترجم جدول تدفقات الخزينة حياة المؤسسة في شكل تدفقات ويحدد مساهمة كل وظيفة في التغيير الإجمالي للخزينة، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في التحليل الديناميكي لإعطاء صورة أكثر موضوعية عن تطور منحى النشاط واعتباره أداة تسيير فعالة للمؤسسة.

أولاً : مفهوم جدول تدفقات الخزينة

يعرف جدول تدفقات الخزينة بأنه : جدول يوضح مختلف التدفقات الداخلة والخارجة من وإلى الخزينة الناتجة من نشاط المؤسسة الاستغلال وحركات الزمن المالية للمؤسسة، حيث يخص هذا الجدول عددا معينا من السنوات 4 أو 5 سنوات متتالية، فإذا كان جدول التمويل يبين تغيرات هيكل التمويل خلال السنة فإن جدول تدفقات الخزينة يوضح أسباب هذه التغيرات.

إن عملية التحليل من خلال الخزينة تكتسي أهمية كبيرة لأنها تمكن المسير المالي من معرفة:

-تحليل جيد لسيولة المؤسسة وبالتالي قدرة المؤسسة الائتمانية الفهم الجيد للمعلومات الخاصة بالمقبوضات والمدفوعات؛

-تسهيل عملية التخطيط المالي وإعداد جدول التمويل وذلك من خلال معرفة مختلف التدفقات؛

-تقييم سياسات عمل مختلف وظائف المؤسسة : التفريق بين التدفقات على شكل وظائف يسمح المعرفة الجيدة لسياسة عمل كل وظيفة (الاستثمار).¹

ثانيا : إعداد جدول تدفقات الخزينة

يوضح جدول تدفقات الخزينة تطورات الخزينة لفترات مختلفة، وذلك من خلال تقسيم التدفقات إلى²:

1-التدفقات النقدية الناتجة عن نشاطات الاستغلال : تنتج هذه التدفقات من النشاط الاستغلال المؤسسة وبين قدرة المؤسسة على تسديد القروض، وتوزيع الأرباح، والقيام باستثمارات جديدة، ويتمثل هذا التدفق في الفرق بين المقبوضات المتأتية من نواتج الاستغلال ومدفوعات أعباء الاستغلال.

أ - مقبوضات الاستغلال:

- الإيرادات الناتجة من بيع السلع والخدمات؛
- فوائد وأرباح القروض والأوراق المالية؛
- بقية الإيرادات الأخرى.

ب - مدفوعات الاستغلال:

-المدفوعات لشراء المخزونات ؛

¹ عمير عبد القادر، علالي محمد، مرجف سبق ذكره، ص ص 22-23.

² . إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، التسيير المالي ، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011، ص 215.

-مدفوعات الخدمات المقدمة للمؤسسة؛

-تسديد مصاريف العمال؛

-تسديد المصاريف المالية؛

-بقية المصاريف الأخرى.

2- التدفقات الناتجة عن نشاط الاستثمار : وهي التدفقات النقدية الناتجة عن عملية حيازة والتنازل عن الاستثمارات الثابتة، فهذه التدفقات تحسب من خلال الفرق بين النقدية المقبوضة من خلال التنازل عن الاستثمارات والنقديت المدفوعة من أجل حيازة الاستثمارات.

3-التدفقات الناتجة عن نشاط التمويل : التدفقات النقدية المرتبطة بنشاط التمويل تنشأ من خلال قيام المؤسسة بالعمليات المتعلقة بتمويلها وذلك من خلال الحصول على موارد التمويل وكذلك المخرجات في شكل عوائد الأسهم، تسديد القروض ... الخ.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي بالنسب المالية

تعتبر النسب المالية إحدى طرق التحليل الأكثر شيوعا في الحياة المهنية ، بسبب سهولة تطبيقها و تعدد الأغراض التي تحققها أساس هذا الأسلوب هو إيجاد العلاقات بين بيانات القوائم المالية ، شريطة أن تكون هذه العلاقة ذات مدلول،

مثل العلاقة بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة لبيان قابلية المؤسسة على سداد التزامها في الأجل القصير أو الفترة المالية الجارية.

إن استخدام النسب المالية تتطلب قبل كل شيء معرفة طريقة اشتقاق هذه النسب والغاية من استخدامها عن طريق إيجاد العلاقات السببية التي تقف وراء كل نسبة.

والنسبة المالية تعني نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة المالية، أو من قائمة ثانية بحيث يكون أحدهم مقاما الثاني بسطا ، لأجل أن تقدم النسبة مدلول ذو معنى لا بد أن تكون أرقام مقام وبسط المعادلة ذات علاقة سببية، وبخلافه نحصل على نسبة دون معنى أو مدلول، مثل نسبة الأجور والرواتب إلى مجموعة الأصول الثابتة ، فبموجب المعادلة السابقة نحصل على نسبة لكن ليس لها أي معنى أو استخدام ، وتعد النسب المالي بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين إما بقائمة المركز المالي للمؤسسة أو بقائمة الدخل أو بهما معا، لذا فهي تزود الأطراف المعنية بعملية التحليل بفهم أفضل عن حقيقة وضع المؤسسة عما إذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدى، ولغاية دراسة النسب المالية.¹

المطلب الأول: نسب السيولة

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات، وتحصل الذمم بالدرجة الأولى، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع مجهوداتها القصيرة الأجل، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع مجهوداتها القصيرة الأجل ، ومجموع التزاماتها القصيرة الأجل.

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار أجنادين :عمان، 2006 ، ص ص 311-312.

نسبة السيولة هي نسبة تعكس الوضعية المالية على المدى القصير في التاريخ المحدد حيث تقيس هذه النسبة الأصول الجارية مقارنة بالخصوم الجارية.¹

نسبة السيولة السريعة: تستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسيير موجوداتها من البضاعة، وضمن هذه الشروط تعتبر هذه النسبة مقياساً أكثر تحفظاً للسيولة من نسبة التداول لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، ولأنها تستثني البضاعة والمدفوعات مقدماً من البسط.

ولأن عنصر البضاعة هو أهم أسباب فشل نسبة التداول كمؤشر دقيق للسيولة لكونه أكثر عناصر الموجودات المتداولة احتمال الانخفاض في قيمته، ولأنه الأكثر احتياجاً للوقت لتحويله إلى نقد سائل، هذا بالإضافة إلى اعتماد عنصر البضاعة الظاهر في الميزانية على التقدير في تحديد قيمته أكثر من أي عنصر آخر في الموجودات، لذا هدفت هذه النسبة إلى تحييد هذا العنصر للوصول إلى مؤشر أفضل للسيولة بالاعتصار على استعمال العناصر ذات السيولة العالية، مثل النقد و شبه النقد و حسابات المدينين بمختلف أنواعها.

ويعرف صافي رأس المال العامل بأنه الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، لهذا فهو ليس نسبة مالية كبقية النسب الأخرى، بل هو عبارة عن مفهوم كمي لنسبة التداول، حيث تبين بالأرقام مدى زيادة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، في حين تعبر نسبة التداول عن هذه الزيادة بطريقة نسبية أو بعدد المرات².

¹ مفلح محمد عقل، مرجع نفسه، ص 312-316.

² أوراغ وناسة، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، شهادة ماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص ص 32-33.

-/نسبة النقد: يهتم المحللون هذه النسبة لأن موجودات المؤسسة من النقد والأوراق المالية هي الموجودات الأكثر سيولة، وهي بالتالي التي سيعتمد عليها في الوفاء بالالتزامات بشكل رئيسي خاصة إذا لم تتمكن المؤسسة من تسهيل مجهوداتها الأخرى.

-/نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية: تقيس هذه النسبة الفترة الزمنية التي تستطيع فيها المؤسسة الاستمرار بعملياتها اعتمادا على السيولة الموجودة لديها.

نسبة التدفق النقدي إلى الديون: من مقاييس قدرة المؤسسة على خدمة دينها العلاقة بين التدفق النقدي من العمليات والدين القائم.

المطلب الثاني: نسب النشاط

تشير نسب النشاط إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على إستخدام إدارة أصولها في تحقيق المبيعات. وتصمم هذه النسب عادة لتحديد عما إذا كان استثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو معقولا أو أكثر مما ينبغي وذلك في ضوء مستوى المبيعات المخططة. فإذا أعطت المؤشرات انطباعا راسخا بأن المؤسسة أفرطت في الاستثمار في الأصول الثابتة، فإن تكلفة رأس المال سوف تكون مرتفعة، وتتنخفض من ثم أرباح المؤسسة وقد تحقق خسائر. وإذا لم تكن استثمارات المؤسسة في الأصول كافية فمن المحتمل أن تفقد المؤسسة فرصا لتحقيق مبيعات مريحة.¹

المطلب الثالث: نسبة الربحية

¹ أوراغ وناسة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

تهتم إدارة المؤسسة و مستثمروها و مقرضوها بالقوة الإيرادية للمؤسسة، فهي المقياس الأهم للحكم على كفاءة الإدارة وقدراتها على إستخدام الموارد المتاحة، والمستثمر يهتم بالعائد المتحقق على استثماراته في المؤسسة مقارنة بالعائد في مؤسسات منافسة المقرض يهتم بربحية المؤسسة كمصدر مضمون لتسديد الالتزامات المترتبة على القروض.¹

المطلب الرابع: نسبة السوق

تقوم نسبة السوق بإيجاد علاقة بين سعر السهم) قيمته السوقية (وبين كل من ربحيته وقيمه الدفترية.

وبالتالي فهي تقدم للمستثمر ومحلل الائتمان مؤشر عن الأداء الماضي للعميل طالب الائتمان، وكذا التوقعات المستقبلية لهذا الأداء، فكلما ارتفعت معدلات الربحية للمؤسسة طالبة الائتمان، وتزايدت كفاءة إدارة أصولها وإدارة قروضها، ارتفعت القيمة السوقية لأسهم تلك المؤسسة على النحو الذي يأمله أي مستثمر في المستقبل.

المطلب الخامس: نسب المديونية

تقيس نسبة المديونية أو الإقتراض أو نسب الرفع المالي درجة اعتماد المؤسسة على الأموال المقترضة في تمويل أنشطتها. ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الإقتراض أهمية خاصة من جوانب عدة أهمها التأثير على كل من العائد والخطر، إذ أن التمويل باستخدام الإقتراض قد يؤدي إلى زيادة الربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، حيث يسمح بخصم فوائد لقروض

¹ أوراغ وناسة، مرجع نفسه، ص 36.

من وعاء الضريبة على الدخل، الأمر الذي يعني أن التمويل باستخدام القروض يرتب ميزة ضريبية قد لا تكون متاحة بالنسبة لمصادر التمويل الأخرى.¹

¹ أوراغ وناسة، مرجع سابق، ص 39.

خلاصة الفصل:

إن دراسة التوازنات المالية تهدف أساسا للتأكد من أن المؤسسة لم تقع في حالات عسر مالي، وذلك من خلال توفير هامش للأمان والمتمثل في رأس المال العامل، والذي يوجه بدوره لتغطية الاحتياجات المؤسسة الذي يرتبط بدوره استغلال المؤسسة، والفرق بينها يتمثل في الخزينة التي تعتبر من المؤشرات الهامة للتوازن المالي للمؤسسة ويتم الانطلاق منها من أجل معالجة اختلال التوازنات المالية في المؤسسة.

إن تحليل التوازنات تكون لسنة واحدة أي ما يعرف بالتحليل الساكن، لكن هذا لا يعبر بصورة واقعية تماما عن تطورات الوضع المالي للمؤسسة ولزيادة التعمق أكثر لابد من التحليل الديناميكي الذي يعتمد على تحليل مختلف التدفقات في المؤسسة، ويميز بين التدفقات التي تؤثر على النتيجة، والتدفقات التي تعتبر من قيم الأصول والخصوم والتي تتم دراستها من خلال جدول الموارد والاستخدامات، وأخير تلك التدفقات التي تكون في شكل مقبوضات ومدفوعات فعلية والتي تتم ترجمتها بواسطة جدول تدفقت الخزينة.

كما يمكن أن يستعين المسير المالي بالنسب المالية لزيادة الوضوح أكثر باعتبارها وسيلة بسيطة وتعطي مؤشرات حول الأداء المالي للمؤسسة، وهناك عدد كبير من النسب المالية التي يمكن استعمالها، إلا أنها ليست كلها ذات معنى حيث يتفق معظم الباحثين أن النسب المالية الممكن استعمالها أساسا في نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المردودية، نسب التوازن الهيكلي.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية (تشخيص

و تحليل وضعية المالية

للمؤسسة انتاج أدوات

ميكانيكية و لواحقها)

مترجم بترجمة و لواحقها)

تمهيد:

بعد أن تناولنا في الفصلين الأول و الثاني أهم المفاهيم التي تحيط بالتحليل المالي، و التعرف على الميزانية المالية للمؤسسة و تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن و النسب المالية، فقد اعتمدنا في هذا الفصل على دراسة سابقة دم لشهادة ماستر، و ذلك لعدم خروجنا الى الميدان و عدم تطبيقنا له ، و ذلك لسبب الظروف الصحية جائحة كورونا Covid 19.

المبحث الأول : تقديم شامل لوحدة اورسيم orsim

المطلب الأول : لمحة تاريخية¹

تعتبر المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب السكاكين من اكبر المؤسسات الإنتاجية, إذ تلعب دورا هاما في رفع مستوى الاقتصاد الوطني لإنتاج اللوالب والسكاكين من اكبر المؤسسات الإنتاجية ، اذ تلعب القضاء على التبعية الاقتصادية. لقد انبثقت هذه المؤسسة عن التقسيم الهيكلي من الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية" صونا كوم "التي انشأت بموجب المرسوم المؤرخ في أوت 1967 لتغطية الحاجات الوطنية للآلات والأجهزة وعنها انبثقت المؤسسة بمقتضى المرسوم رقم 08 - 83 المؤرخ في 01 جانفي 1983 الصادر عن وزارة الصناعة الثقيلة ، وفي مارس 1991 أصبحت المؤسسة تتكون من أربع وحدات " وحدة للإنتاج وحدة تجارية" مقسمة على التراب الوطني إضافة إلى المديرية العامة ومقرها بسطيف وهذه الوحدات هي وحدة إنتاج B V A للوالب البراغي الصنابير

- U C A وحدة لتسويق المنتجات توجد هذه الوحدة بعين الكبيرة بسطيف
- وحدة إنتاج B V C للوالب و البراغي
- U C C وحدة لتسويق المنتجات توجد الوحدة الشراكة- الجزائر العاصمة-
- وحدة إنتاج U C B للسكاكين
- C C B وحدة تجارية تتموقع الوحدة ببرج منايل- بومرداس -
- وحدة إنتاج B V O للوالب و البراغي
- U C O وحدة لتسويق المنتجات توجد هذه الوحدة بواد رهيو -غليزان-

¹ جليد عبد الله الياس، دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، شهادة ماستر، التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018/2019، ص 47-48.

من هنا أدخلت المؤسسة عدة إجراءات شرعية و قانونية لخلق مناصب العمل ظروف أحسن للعمال الذي أعطى نتائج اقتصادية مستحسنة باستمرار منذ شروع في مخطط تحسين الأداء لسنة 2001 و لكن كل ذلك لم يحمي المؤسسة من تهديدات منافسيها لمواجهة هذه التحديات لجأت المؤسسة إلى الهيكلة مرة ثانية بإتباع سياسة التفريع و الذي بموجبه تحولت المؤسسة الأم إلى المجمع. B C R و أصبحت المؤسسة تتكون من 3 فروع و هي:

* فرع برج منايل: ORFEE * فرع عين الكبيرة: SANIAK فرع واد رهيو:

ORSIM

في شهر جوان 2016 اصبحت المؤسسة تابعة مباشرة الى المجمع الجزائري

للميكانيك AGM عوضا عن المجمع BCR

تعريف بفرع: O R S I M

يعتبر فرع " اورسيم " من أهم فروع المجمع حيث نجد أن تخصصه يشمل إنتاج اللوالب و البراغي و التحكم في مبيعاتهم , وهي شركة ذات أسهم يبلغ vHs مالها 750.000.000 دينار جزائري.

تقع الوحدة على مستوى الغرب الجزائري بالضبط عند مدخل الطريق السيار شرق غرب المؤدي الي دائرة واد رهيو- غليزان وبيعد هذا الفرع بحوالي 500 - م شمالا عن وسط مدينة واد رهيو ويتربع على مساحة قدرها 164 066 م² , مقسمة كما يلي:

- مخزون المادة الأولية 3360 م²
- المصنع 2700 م²

- مخزون المادة الكيميائية 1008 م²
- ورشة الأدوات 1300 م²
- ورشة إنتاج اللوالب 146098 م²
- الجزء المخصص للإدارة 9600 م²

يحتوي المركب على 269 اله ذات تكنولوجيا عالية لمواكبة التطورات , كما تمتلك المؤسسة اليد العاملة المؤهلة ذات الخبرة , حيث بلغ عددهم في شهر ديسمبر 296 عامل لسنة 2016، 264 عمال دائمين 50 , عمال مؤقتين 14 , عمال ذات عقود ما قبل التشغيل 48 , متمهن .

معنى كلمة O R S I M ما يلي:

O R : OUED RHIUO

S: SOCITE

I : INDUSTRIUEL

M: MECANIQUE¹

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الهيكل التنظيمي:²

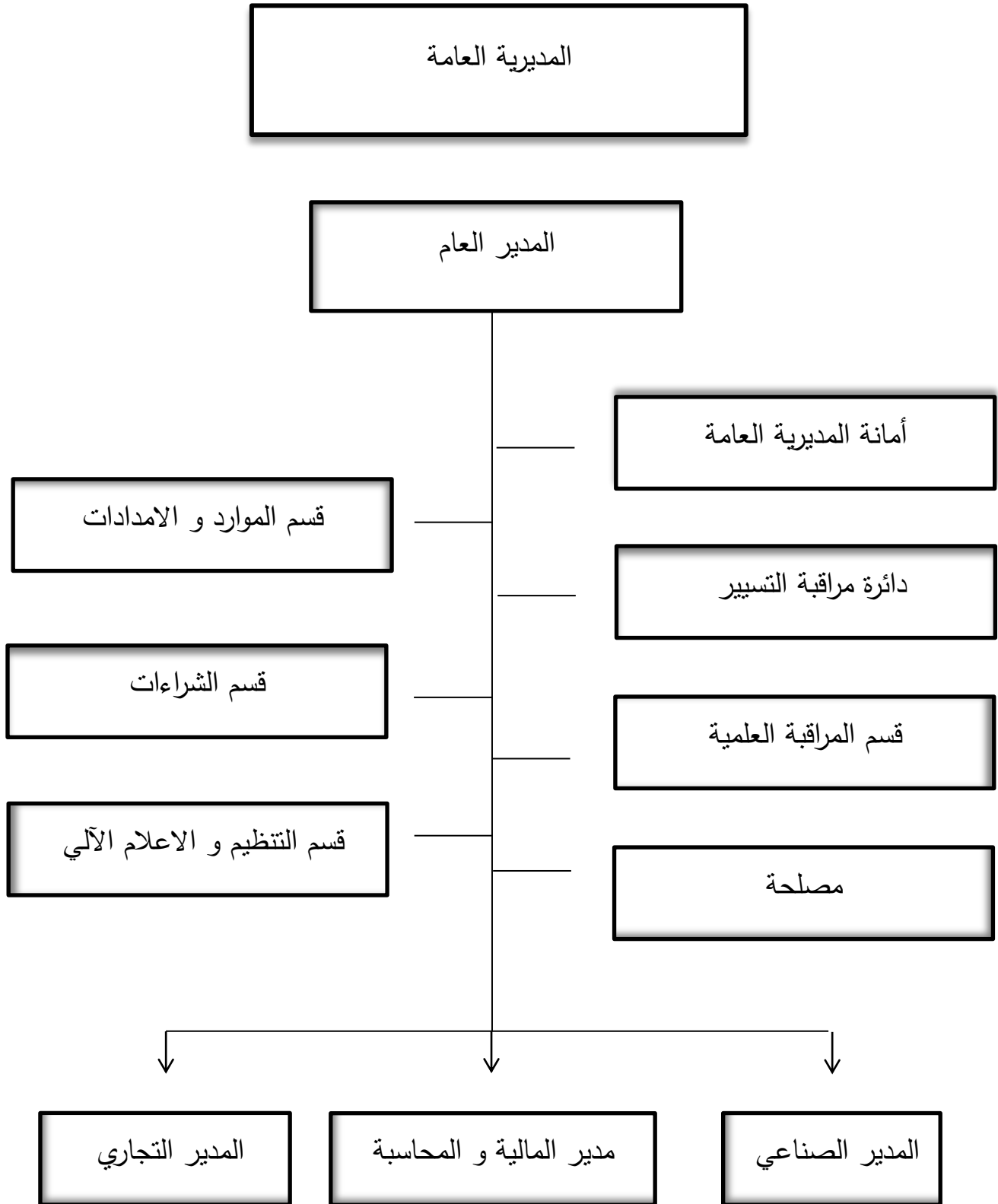
يتميز الهيكل التنظيمي بمد التدرج الذي يحدد العلاقات نحو الاتجاهات الأربعة الأعلى و الأسفل و الجانبين , وقد يظهر على أساس التسلسل القيادي .

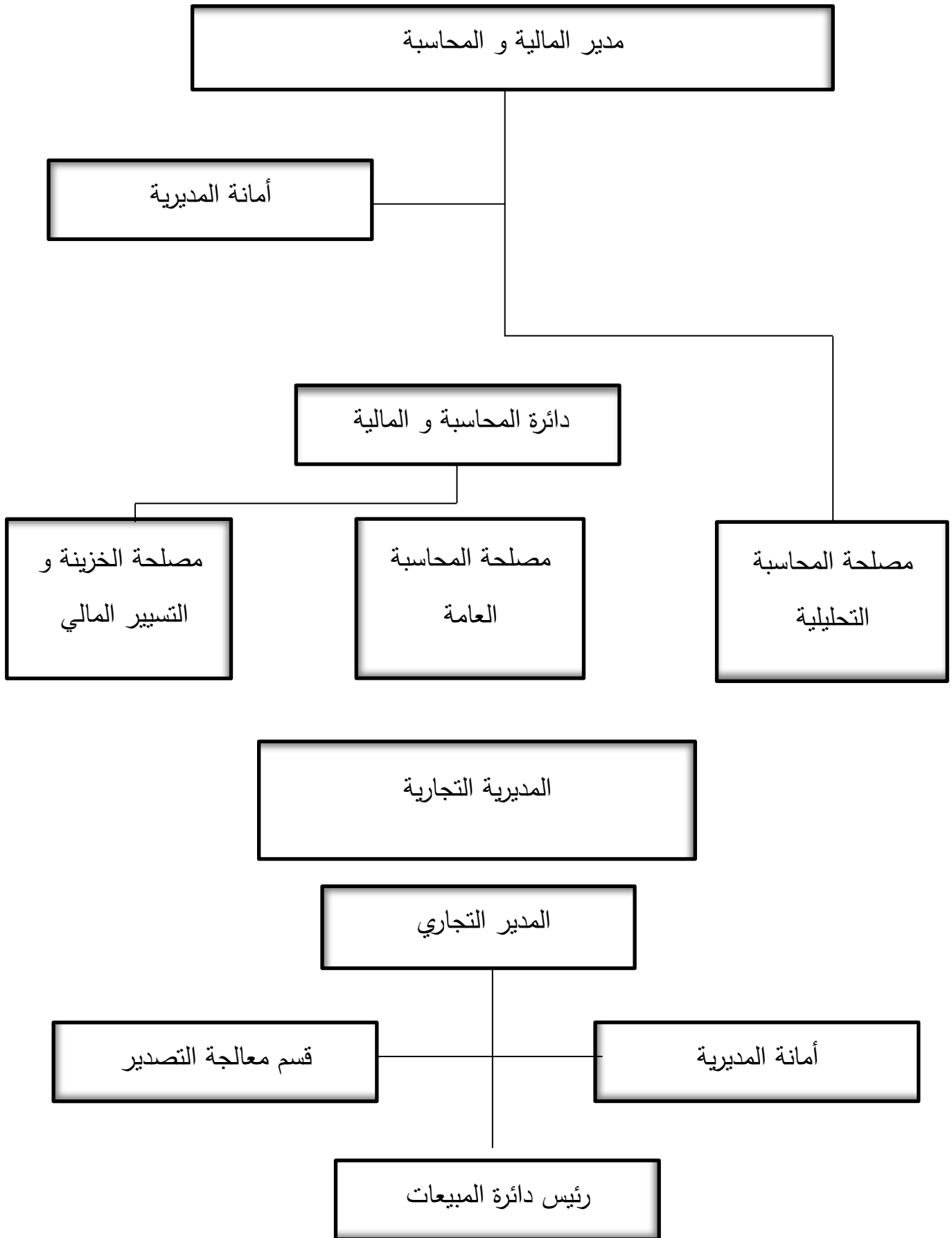
¹ جليلد عبد الله الياس، مرجع سابق، ص 49 .
² جليلد عبد الله الياس، مرجع نفسه، ص 49- 53 .

لهذا الغرض سوف نعرض الهيكل التنظيمي لشركة O R S I M و شرح مهام كل منصب المبين في الهيكل.

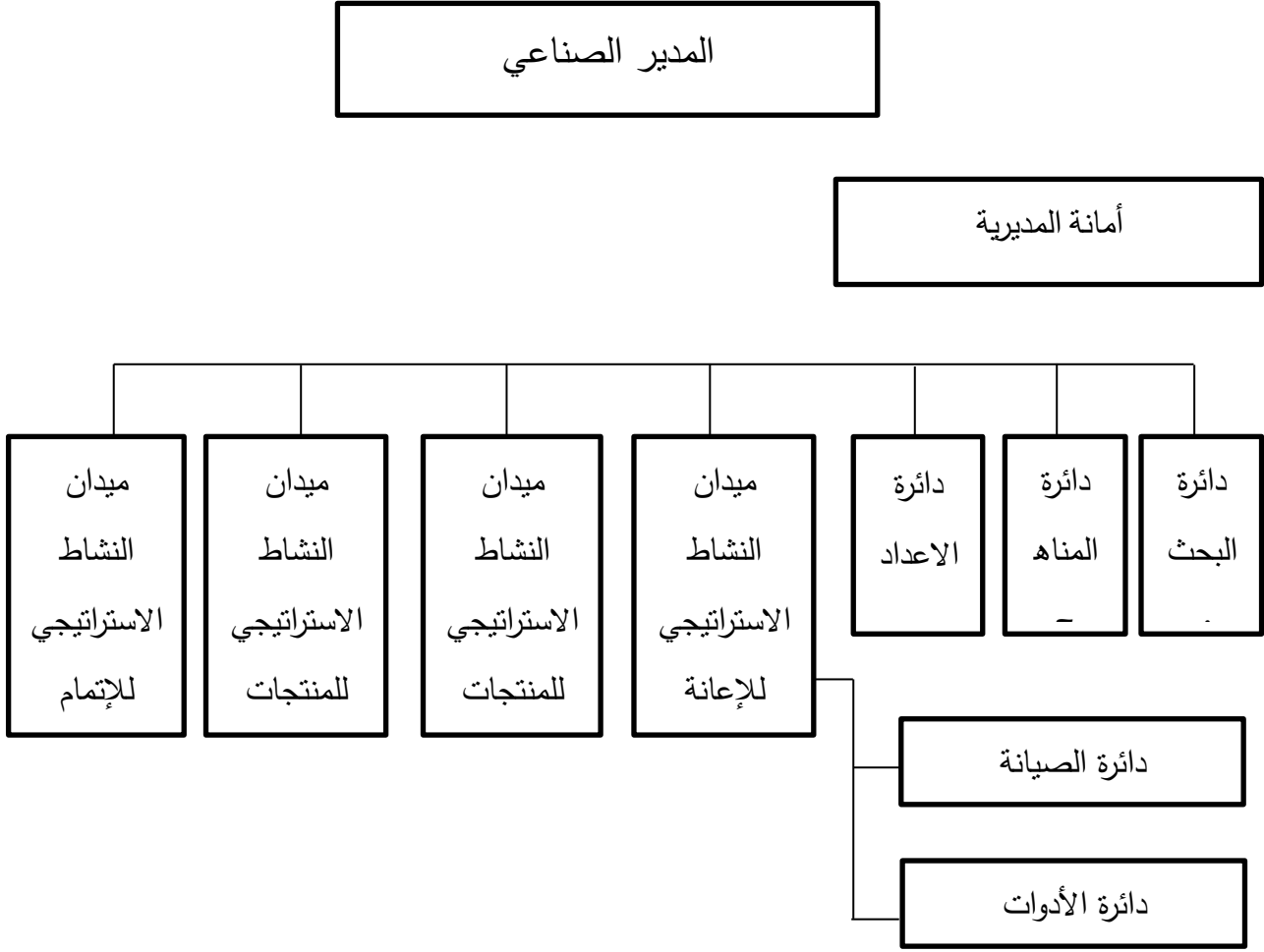
ORGANIGRAMME DE LA FILIALE ORSIM

شكل رقم 2.3: الهيكل التنظيمي





شكل رقم 3.3: الهيكل التنظيمي



مصلحة التكوين¹ :

- تقوم بإدارة الملفات الفردية للتكوين ومختلف فئات الأجور والسهر على مراعاة تسيير الموارد- البشرية والمشاركة في الاجتماعات مع النقابة.
- ضمان الإشراف على المتربصين ومتابعة عملهم وكذا عقود العمل المحدد الأجل، والتكفل- بالمتربص الذي طريق العمل.
- إعداد مخططات التكوين للمستخدمين في الشركة وضمان المتابعة للمشاركة في إعداد قوائم- لمناصب العمل وضمان متابعة تطور أعمال التكوين.

¹ جليلد عبد الله الياس، مرجع سابق، ص 53.

دائرة الوسائل العامة :

تشرف على ملفات التأمين وعلى مسؤولية الحفاظ على المكاتب والوسائل الأخرى الموجودة- بالمؤسسة.

- وضع قوائم للحاجيات وتسليمها للموردين لجلب المستلزمات من مكاتب الغيار .

- مراقبة تسيير مخازن المادة الاولية الموردة لتجنب نفادها في المخازن والسهر على سلامة- مختلف وسائل الاتصال مثل الهاتف، الفاكس، التلغراف.

- ضمان تنظيف البنايات والمساحات الخضراء في الشركة و الغشراف على تسيير مرائب السيارات ، ووضع- الحاجات الدورية وتوجيه السائقين الذين لديهم مهام خارج المؤسسة.

- متابعة حالات الاستهلاك وتنظيم فواتير الغاز والكهرباء وكذا إعداد الميزانية للدوائر وتقديمها- للسلطة السلمية.

6- قسمة الشراءات : DIVISION ACHAT

تقوم بالإشراف على مختلف برامج السلع المحلية والمستوردة بأقل تكلفة وفي

الأوقات المحددة وبالكمية والنوعية المطلوبة وتنقسم إلى:

- مصلحة الشراءات المحلية.
- مصلحة الشراءات الخارجية.

7- قسمة التنظيم والإعلام الآلي : Organisation & informatique

تسهر على تسيير شبكة الإعلام الآلي وتطوير ثقافة المعلومات داخل المؤسسة لتسهيل العمل، البحث والسرعة في التنفيذ فالشركة تستعمل حوالي 100 حاسوب.

8- المديرية الصناعية DIRECTION INDUSTRIELLE

تسهر على إدارة شؤون الإنتاج وكذا الدوائر التابعة له والمتمثلة¹.

أمانة المديرية : تعمل على استقبال البريد الوارد وتسجيل كل الوثائق الصادرة والواردة من المديرية العامة وتوجيه قرارات المدير الصناعي إلى الدوائر والميادين الخاصة بنشاطات العمل وتنظيم الاجتماعات من السير الحسن داخل المؤسسة.

ميدان النشاط الاستراتيجي لإنتاج اللوالب النموذجية (D .A.S STANDART)

(D.A S) DEMAIN D ACTIVITE STRATIGIE

ميدان النشاط الاستراتيجي للمنتجات الخاصة D.A/S SPECIFIQUE

ميدان النشاط الاستراتيجي للإتمام D.A.S FINITION

ميدان النشاط الاستراتيجي للدعم D.A.S Soutient

ويشرف على الدوائر التالية:

➤ دائرة الإعداد Département Ordonncement

➤ دائرة المناهج Département Méthode

➤ دائرة الصيانة Département Maintenances

¹ جليلد عبد الله لياس، مرجع سابق، ص 54.

➤ دائرة الأدوات Département Outillage

9- المديرية التجارية : (DIRECTION COMMERCIALE)

يعتبر الجانب الإداري أحد المقومات الأساسية للنشاط الذي تزاهه المؤسسة الحديثة، وقد أثبتت الخبرة الطويلة وواقع التجربة التطبيقية أن البعد التجاري كان دائما المحدد الرئيسي لكثير من حالات النجاح والفشل للمؤسسة ، ولها علاقة مباشرة مع الزبون و تتكون هذه المديرية من:¹

➤ أمانة المديرية : (SECRETAIRE DE DIRECTION) تعمل على استقبال البريد الوارد وتسجيل كل الوثائق الصادرة والواردة من المديرية العامة وتوجيه قرارات المدير التجاري وإلى الدوائر والهيئات الخاصة بنشاطات العمل والتصدير والاستيراد والتنسيق بين المدير ورؤساء المصالح وتنظيم الاجتماعات من أجل السير الحسن داخل المؤسسة.

➤ رئيس مصلحة إدارة المبيعات (chef Administration des Ventes)

➤ رئيس دائرة البيع (Chef Département des Ventes)

➤ رئيس دائرة تسيير المخزون والمخازن (Stocks & : Chef DépGes Magasins)

10- المديرية المالية و مراقبة التسيير (DIRECTION DES FINANCES ET CONTROOLE DE GESTION)

• دائرة المالية والمحاسبة (DEPR.FINANCES ET COMPTABILITE)

وتقديم قسم المالية والمحاسبة للوحدة وإمكانياتها وأهدافها.

¹ جليلد عبد الله الياس، مرجع سابق، ص 55.

المبحث الثاني: عرض الميزانية و جدول حساب النتائج الخاص بالمؤسسة للفترة

2018/2016

المطلب الأول : الميزانية المالية¹

الجدول رقم 1.3 الميزانية المالية جانب الأصول للفترة(2018/2016)

2018	2017	2016	البيان
			أصول غير جارية:
			فارق بين الاقتناء
			تثبيات معنوية
			تثبيات عينية:
370373498.61	370373498.61	370373498.61	أرض
212723105.36	235913180.60	260333111.89	مباني
237696722.95	271170618.57	289425124.03	تثبيات عينية أخرى
21365737.20			تثبيات ممنوح امتيازها
	24274250.00		تثبيات يجري انجازها
			تثبيات مالية
			سندات موضوعة موضع
			معادلة
			مساهمات أخرى
			وحسابات
			دائنة ملحقه بها
			سندات أخرى مثبتة

¹ جليلد عبد الله الياس، مرجع سابق، ص 57-59.

10000000.00	15000000.00	10000000.00	قروض و أصول مالية
530815.70	597315.70	708940.88	أخرى غير جارية
4936373.34	6386649.03	4529944.74	ضرائب مؤجلة على الأصل
857626253.16	923715512.51	935370620.15	مجموع الاصل غير الجاري

928589185.09	977396266.26	987251639.08	أصول جارية:
			مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
			حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
836642208.18	644931365.92	807090138.26	الزيائن
227822870.24	231088744.63	250522077.87	المدينون الآخرون
35307427.79	11452784.68	36871968.26	الضرائب وما شابهها
			حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
			الموجودات وما شابهها
			الأموال الموظفة والأصول
			المالية الجارية الأخرى

27847752.90	14200346.45	113581195.79	الخزينة
2056209444.20	1879069507.94	2195317019.26	مجموع الاصول الجارية
2913835697.36	2802785020.45	3130687639.41	المجموع العام للأصول

2018	2017	2016	البيان
750000000	750000000	750000000	رؤوس الأموال الخاصة: رأس المال تم اصداره
426337.96	164692667.22	176348745.03	فوارق اعادة التقييم
153036589.41	8526759.27	32746607.52	نتيجة الصافية
8374036.45	-5549602.07	-38296209.59	رؤوس أموال خاصة
2550819.24			أخرى
914387783.06	917669824.42	920799142.96	المجموع 01
880420697.42	929020697.42	1001920697.42	الخصوم غير الجارية: قروض وديون مالية
5856741.16	5856741.16	5856741.16	ضرائب مؤجلة ومرصود لها
25516616.86	28149646.78	23377518.95	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
9117940	963027085.36	1031154957.53	مجموع الخصوم غير الجارية 2
55.44			
530319339.67	401335151.06	422683327.3	لخصوم الجارية: موردون وحسابات ملحقة

109454983.88	66434573.22	55844194.5	ضرائب
185915315.17	325899067.41	389369301.97	ديون أخرى
261964220.14	128419318.98	310836715.15	خزينة سلبية
1087653858.8 6	922088110.67	1178733538.92	مجموع خصوم الجارية ³
2913835697.3 6	2802785020.45	3130687639.41	مجموع عام للخصوم

المطلب الثاني: جدول حساب النتائج¹

جدول رقم 2.3 جدول حساب النتائج للفترة (2018/2016) مأخوذة من ملحق

رقم

2018	2017	2016	البيان
1338072682.56	1358640057.60	1342385717.43	رقم الأعمال
-30493771.49	96599500.04	69420327.66	تغير مخزونات المصنعة
-	-	-	و المنتجات قيد الصنع
-	-	-	الانتاج المثبت اعانات الاستغلال
1307578911.07	1455239557.64	141180604 5.09	انتاج السنة المالية
-907142896.25	-056051507.55	-962538496.70	المشتريات المستهلكة
-67143479.79	-66311394.05	-89837027.17	الخدمات الخارجية

¹ جليلد عبد الله الياس، المرجع السابق، ص 59-61.

			والاستهلاكات الأخرى
-974286376.04	-1122362901.60	-1052375523.87	استهلاك السنة المالية
333292535.03	332876656 .04	359430521.22	القيمة المضافة للاستغلال
-29956599.60	-6593480.92	-6360771.52	أعباء المستخدمين
-15775493.20	-15800213.55	-15588515.46	الضرائب و الرسوم والمدفوعات المشابهة
87560442.23	80482961.57	107481234.24	الفائض الاجمالي عن الاستغلال
20796049.33	15711122.82	17623197.51	المنتجات العملياتية الأخرى
-3061938.74	-7095594.66	-7195061.63	الأعباء العملياتية الأخرى
-81572383.62	-219903218.35	-252649285.96	المخصصات للاهتلاكات و المؤونات
24407515.78	184393296.02	207275815.94	استئناف عن الخسائر القيمة و المؤونات
48129684.98	53588567.40	72535900.10	النتيجة العملياتية
3241058.42	2523271.52	1015275.29	المنتجات المالية
-39559723.50	-46149655.51	-33561321.99	الأعباء المالية
36318665.08	43626383.99	-32546046.70	النتيجة المالية
11811019.90	9962183.41	39989853.40	النتيجة العادية قبل الضرائب
-986707.76	-3292128.43	-6141319.21	الضرائب الواجب

1450275.69	1856704.29	1101926.67	دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة- تغيرات حول النتائج - العادية
1356023534.60	1637720333.83	1637720333.83	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-1347649498.15	-1649340488.73	-1604973726.31	مجموع أعباء الأنشطة العادية
8374036.45	8526759.27	32746607.52	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	العناصر غير العادية- المنتجات العناصر غير العادية- الأعباء
-	-	-	النتيجة غير العادية
8374036.45	8526759.27	32746607.52	النتيجة الصافية للسنة المالية

المبحث الثالث : معالجة البيانات المقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الأول : تحليل الميزانية المالية المختصرة¹

سنقوم أولاً بإعداد الميزانية التالية المختصرة للسنوات التالية (2018/2017/2016) تحليل النتائج المتحصل عليها، ثم إجراء المقارنة بينها

• شكل الميزانية المالية المختصرة (2018/2017/2016)

جدول رقم 3.3 جانب الأصول

البيان	2016	2017	2018
الاصول غير الجارية: الاستخدامات الثابتة	935370620.15	923715512.51	857626253.16
الاصول المتداولة:			
للاستغلال خارج الاستغلال	2044863855.21	1853416376.8	1993054263.51
الخزينة	36871968.26	11452784.68	35307427.79
	113581195.97	14200346.45	27847752.9
مجموع الأصول	3130687639.41	2802785020.45	2913835697.36

¹ جليلد عبد الله الياس، مرجع سابق ص 62 - 68.

جدول رقم 4.3 جانب الخصوم

البيان	2016	2017	2018
الأموال الدائمة	1951954100	1880696910	1826181838
الأموال الخاصة	920799142.96	917669824.42	914387783.06
خصوم غير جارية	1031154957.53	963027085.36	911794055.44
الخصوم المتداولة			
للاستغلال	478527521.8	467769724.28	639774323.55
خارج الاستغلال	389369301.97	325899067.41	185915315.17
الخزينة	310836715.15	128419318.98	261964220.14
مجموع الخصوم	3130687639.41	2802785020.4	2913835697.3
		5	6

التحليل : من الجدولين السابقين نلاحظ ما يلي:

1- الأصول الغير الجارية:

نلاحظ أن هناك زيادة في الاصول الغير الجارية خلال سنتي 2016 و 2017 حيث قدرت هذه الزيادة بـ 11655107.6 دج وهذه الزيادة راجعة لزيادة في قيمة التثبيات العينية الأخرى بقيمة 18254505.5 دج وهذا ما أدى الى زيادة . وكذلك شملت هذه الزيادة التثبيات الجاري انجازها حيث قدرت بـ 24274250 دج في الأصول غير الجارية في هذه الفترة أما بالنسبة لسنتي 2017 و 2018 نلاحظ انخفاضا بقيمة 66089259.4 دج.

2- الأصول الجارية:

نلاحظ وجود انخفاض في الأصول الجارية خلال سنتي 2016 و 2017 حيث قدرت بـ 316247511.32 دج وهذا الانخفاض ناتج عن انخفاض في قيمة الزبائن قدرت بـ 162158772.3 دج وكذلك نلاحظ زيادة في الأصول الجارية خلال سنتي 2017 و 2018 حيث قدرت هذه زيادة بـ 177139936.26 دج وهذا راجع لزيادة في قيمة الزبائن حيث قدرت بقيمة 191710842.2 دج وهذا ما يدل على توسع المؤسسة في نشاطها.

3- الأصول الخاصة:

نلاحظ من خلال الجدول ان الأموال الخاصة في انخفاض خلال سنتي 2016 و 2017 حيث قدر هذا انخفاض بقيمة 3129318.5 دج وفي سنتي 2017 و 2018 قدرت كذلك انخفاض بقيمة 3282041.4 دج.

4- الخصوم غير الجارية:

نلاحظ من خلال جدول ان الخصوم غير الجارية خلال سنة 2016 1031154957.53 دج أما في سنة 2017 قدرت بقيمة 963027085.36 دج فهي في حالة انخفاض حيث قدرت بـ 68127871.7 دج حيث انخفضت و قدرت قيمة الانخفاض بين سنتي 2017 و 2018 بقيمة 51233029.9 دج.

5- الخصوم الجارية:

نلاحظ انخفاض في خصوم جارية للسنة مالية 2016 و 2017 قدرت بقيمة
256645427.4 دج وفي سنة 2017 مع 2018 نلاحظ زيادة بقيمة
165565747.4 دج.

بسبب انخفاض في:

• ديون اخرى 63470234.5 دج

• موردون وحسابات ملحقة 21348176.3 دج

2- دراسة و تحليل التوازنات المالية و النسب المالية :**1.2 دراسة و تحليل التوازنات المالية:**

حتى تكون الوضعية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي أن تمويل أصولها
الثابتة عن طريق الموارد المالية الدائمة و تمويل عناصر الأصول المتداولة عن
طريق الديون القصيرة الأجل . و للتأكد من مدى صحة الوضعية المالية لهذا تلجأ
إلى استخدام المؤشرات المالية التي سبق ذكرها في الفصل النظري و هي:

أ- رأس المال العامل:

حساب رأس المال العامل الدائم (الصافي)

- رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة الأصول ثابتة من أعلى ميزانية أو
الأصول متداولة ديون قصيرة الأجل من أسفل ميزانية.

جدول رقم 5.3 حساب رأس المال العامل الدائم (الصافي)

2018	2017	2016	البيان
1826181838	1880696910	1951954100	رأس المال
-	-	-	العامل من
857626253.16	923715512.51	935370620.15	منظور أعلى
=	=	=	الميزانية
9688555584.9	956981397.5	1016583480	
2056209444	1879069507	2195317019.26	راس المال
-	-	-	العامل من
1087653858.87	922088110.67	1178733538.92	منظور أسفل
=	=	=	الميزانية
968555586	956981396.4	1016583480.34	

التحليل:

نلاحظ من الجدول أن المؤسسة حقق ترأس المال العامل الصافي موجبا طيلة سنوات الدراسة الثلاثة وهذا من منظور أعلى الميزانية أما من منظور أسفل الميزانية كذلك موجبا خلال ثلاث سنوات.

حساب رأس المال العامل الخاص:

- رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة الأصول الثابتة

جدول رقم 6.3: حساب رأس المال العامل الخاص

البيان	2016	2017	2018
الأموال الخاصة	920799142.96	917669824.42	914387783.06
-	-	-	-
الأموال الثابتة	935370620.15	923715512.51	857626253.16
=	=	=	=
أ رس المال العامل الخاص	14571477.2	6045688.1	56761529.9

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل سالب خلال سنتي 2016 و 2017 أي أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الثابتة انطلاقاً من أموالها الخاصة و بالتالي تلجأ الى الأموال خارجية لتغطية أصولها الثابتة

أما خلال سنة 2018 رأس مال عامل موجب وهذا يعني أن قاعدة التوازن الوظيفي محققة أي أن موارد ثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة وجزء من الأصول متداولة وهذا يعطي أماناً للمؤسسة.

حساب رأس المال العامل الأجنبي:

- رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم الأموال الخاصة

جدول رقم 7.3 حساب رأس المال العامل الأجنبي.

البيان	2016	2017	2018
مجموع الخصوم	3130687639	2802785020	2913835697
-	-	-	-
الأموال الخاصة	920799142.96	917669824.42	914387783.06
=	=	=	=
رأس المال العامل الأجنبي	2209888496	1885115196	1999447914

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال ثلاث سنوات مما يعني اعتماد المؤسسة على الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل لتمويل نشاطها.

حساب رأس المال العامل الاجمالي : رأس المال العامل الاجمالي = مجموع الأصول المتداولة

جدول رقم 8.3: حساب رأس المال العامل الاجمالي

البيان	2016	2017	2018
رس المال العامل الاجمالي	2232188987	1879069507	2056209444

			= مجموع الأصول المتداولة
--	--	--	--------------------------------

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض في رأس مال عامل الاجمالي بمقدار 353119480 ويعود الى عدم- تغطية جميع أصولها متداولة التي تستعمل لدورة استغلالية واحدة أي أن مؤسسة خلال هذه فترة لا تمتلك سيولة معتبرة لكنها ازدادت في سنة 2018 بمقدار 177139937 دج.

احتياجات في رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل = أصول متداولة قيم جاهزة ديون قصيرة الأجل سلفات مصرفية.

جدول رقم 9.3: احتياجات في رأس المال العامل

البيان	2016	2017	2018
(أصول متداولة	2081735823	1864869161	2028361691
قيم-	-	-	-
جاهزة)	867896823.7	793668791.6	825689638.5
-			
(ديون قصيرة			
الأجل-			
سلفيات بنكية)			
احتياجات في رأس	1213839000	1071200369	1202672053
المال			

			العامل
--	--	--	--------

التحليل:

نلاحظ أن مؤسسة حققت احتياج رأس المال العامل موجب خلال سنتي 2016 و 2017 ما يعني أن الاحتياجات أكبر من موارد تمويلية وبالنسبة لسنة 2018 فكانت سالبة مما يدل أن مؤسسة في احتياج رأس المال العامل.

المطلب الثاني : تحليل جدول حساب النتائج و النسب المالية نسب السيولة

جدول رقم 10.3: نسب السيولة

البيان	2016	2017	2018
الأصول المتداولة	2195317019.26	1879069507.94	2056209444.2
الخصوم المتداولة	1178733538.92	922088110.67	1087653858.86
نسبة تداول = الأصول متداولة/الخصوم متداولة	1.86	2.03	1.89
المخزون	987251639.08	977396266.26	928589185.09
قروض قصيرة الأجل	1778733538.92	1879069507.94	2056209444.2
سيولة سريعة = (أص) متداولة	1.02	0.47	0.54

			مخزون/(ديون- قصيرة الأجل
27847752.9	14200346.45	113581195.79	القيم الجاهزة
0.01	0.007	0.09	سيولة الجاهزة=قيم جاهزة / قروض قصيرة الاجل

التحليل:

1- نسبة تداول :

نلاحظ من خلال الجدول أن النسب المتحصل عليها تقدر ب 1.86 و 2.03 و 1.89 بالنسبة للسنوات الثلاثة على التوالي 2016 و 2017 و 2017 فكانت النسبة عالية خلال هذه ثلاث سنوات وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية جيدة في حالة تحسن أي أنها لها القدرة على السداد أي بمعنى وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل خصوم متداولة.

2- نسبة السيولة السريعة :

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة السريعة في سنة 2016 تقدر ب 1.02 وهذا يعني أن السيولة غير جيدة الأمر الذي يشكل خطر على المؤسسة في عدم قدرتها على سداد للديون في الاوقات محددة وهنا يجب على المؤسسة اعادة النظر في تحصيل مدينها . أما سنتي 2017 و 2018 قدرت ب 0.47 و 0.54 على التوالي وهي حسنة على العموم.

3- السيولة الجاهزة :

تعد هذه النسبة أكبر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى مؤسسة للوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل دون اللجوء الى بيع جزء من مخزوناتا او تحصيل مدينها.

نلاحظ من خلال الجدول أن السيولة الجاهزة قدرت ب 0.09 و 0.007 و 0.01 خلال سنوات ثلاث وهذه النسبة ضعيفة أي أن مؤسسة معرضة لصعوبات مالية.

نسب الربحية المردودية:

جدول رقم 11.3: نسب الربحية المردودية

البيان	2016	2017	2018
النتيجة الاجمالية الصافية	32746607.52	8526759.27	8374036.45
مجموع الاصول	3130687639.41	2802785020.45	2913835697.36
نتيجة ربحية الأصول	0.01	0.003	0.002
النتيجة الاجمالية الصافية	32746607.52	8526759.27	8374036.45
رقم الأعمال	1342385717.43	1358640057.6	1338072682.56
نسبة ربحية النشاط	0.02	0.006	0.006
النتيجة الصافية الاجمالية	32746607.52		
مجموع الاصول	920799142.96	917669824.42	914387783.06

			الخاصة
0.009	0.009	0.03	نسبة ربحية الأموال الخاصة

التحليل : نلاحظ من خلال الجدول أن كل النتائج المحسوبة كلها موجبة خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على كفاءة المسيرين في الادارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة.

جدول رقم 12.3: نسب النشاط

2018	2017	2016	البيان
1338072682.56	1358640057.6	1342385717.43	رقم الأعمال
2913835697.36	2802785020.45	3130687639.41	مجموع الأصول
0.45	0.48	0.42	معدل دوران مجموع الاصول
2056209444.2	1879069507.94	2195317019.26	الاصول المتداولة
0.65	0.72	0.61	معدل دوران أصول متداولة
857626253.16	923715512.51	935370620.15	الأصول الثابتة
1.56	1.47	1.43	معدل دوران

			الأصول الثابتة
--	--	--	-------------------

التحليل: بالنسبة لمعدل دوران مجموع الاصول نلاحظ من خلال جدول ان معدلات والمتحصل عليها خلال سنوات الثلاث كانت في 2016 ب 0.42 وزادت في سنة 2017 ب 0.48 وهذا يدل على زيادة في اداء مؤسسة وسنة 2018 انخفضت الى 0.45 أي أن المؤسسة لها تراجع في اداء.

بالنسبة لمعدل دوران الاصول متداولة نلاحظ سنة 2016 كانت 0.61 وازدادت سنة 2017 ب 0.72 وهذا راجع الى تسيير مخزون جيدا واما سنة 2018 انخفضت الى 0.65 . بالنسبة لمعدل دوران الاصول الثابتة نلاحظ أن معدلات قدرت ب 1.43 و 1.47 و 1.56 خلال سنوات ثلاث 2016 و 2017 و 2018 فهي متزايدة مما يعني أن الاداء التشغيلي للمؤسسة جيد ومتزايد.

- تشخيص العائد باستخدام مؤشرات النتيجة
- تشخيص الفائض الاجمالي للاستغلال: (EBE)

الجدول رقم 13.3: تشخيص الفائض الاجمالي للاستغلال.

البيان	2016	2017	2018
القيمة المضافة	359430521.22	332876656.04	333292535.03
الفائض الاجمالي للاستغلال	107481234.24	80482961.57	87560442.23
فائض اجمالي للاستغلال/	%29.90	%24.17	%26.27

			القيمة المضافة
--	--	--	----------------

التحليل

نلاحظ أن الفائض الاجمالي للاستغلال يمثل نسبة موجبة من القيمة المضافة او بعبارة اخرى القيمة المضافة تساهم في اعطاء فائض من نشاط دورة الاستغلال وذلك من خلال ثلاث سنوات للدراسة وهذا مؤشر جيد للمؤسسة

الجدول رقم 14.3: نسبة الفائض الاجمالي للاستغلال بالنسبة لرقم الأعمال

البيان	2016	2017	2018
الفائض الاجمالي للاستغلال	107481234.24	80482961.57	87560442.23
رقم الأعمال خارج الرسم	1342385717.43	1358640057.6	1338072682.56
فائض الاجمالي للاستغلال /رقم الأعمال خارج الرسم	%08	%5.92	%6.54

التحليل: نلاحظ أن نسبة الفائض الاجمالي للاستغلال لرقم الأعمال انخفض من سنة 2016 و 2017 بنسبة 8% و 5.92% على التوالي وهذا مؤشر جيد

للمؤسسة ولا يشكل خطرا أما سنة 2018 ارتفع فائض اجمالي للاستغلال لرقم الأعمال وقدر ب 6.54% وهي تدل على أن رقم الأعمال السنوي يسهم في اعطاء هامش اجمالي للاستغلال ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع القيمة المضافة.

تشخيص العائد باستخدام المؤشرات النسبية المراد ودية:

-تشخيص المردودية التجارية: RC

جدول رقم 15.3 المردودية التجارية.

البيان	2016	2017	2018
النتيجة الصافية	32746607.52	8526759.27	8374036.45
رقم الأعمال خارج الرسم	1342385717.43	1358640057.6	1338072682.56
نتيجة الصافية /رقم الأعمال خارج الرسم	%2.43	%0.62	%0.62

التحليل : نلاحظ أن نسبة مردودية التجارية موجبة من خلال سنوات الثلاث 2016 و 2017 و 2018 حيث قدرت بنسبة %2.43 و %0.62 و %0.62 ونلاحظ انخفاض وسنتي 2017 و 2018 وهذا يدل على عدم حسن تسيير واستخدام الموارد المالية المتاحة للمؤسسة.

- تشخيص المردودية الاقتصادية: RE

الجدول رقم 16.3: المردودية الاقتصادية بدلالة نتيجة الاستغلال.

البيان	2016	2017	2018
نتيجة الاستغلال	72535900.1	53588567.4	48129684.98
مجموع الأصول الاقتصادية	3130687639.41	2802785020.45	2913835697.36
نتيجة الاستغلال / مجموع الأصول الاقتصادية	%2.31	%1.91	%1.65

التحليل:

نلاحظ أن مؤسسة حققت مردودية اقتصادية خلال ثلاث سنوات للدراسة وهذا المؤشر حسن بالنسبة للمؤسسة خلال سنة 2016 حيث قدرت ب %2.31 الا أن نسبة تراجعت في سنتي 2017 و 2018 قدرت ب %1.91 و %1.65 على التوالي وهذا الانخفاض يمكن تفسيره بسوء استخدام الأصول الاقتصادية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة خلال سنتين.

- تشخيص المردودية المالية: RF

جدول رقم 17.3: المردودية المالية

البيان	2016	2017	2018
نتيجة الصافية	32746607.52	8526759.27	8374036.45
الأصول خاصة	920799142.96	917669824.42	914387783.06
نتيجة الصافية / الأصول خاصة	3.55	0.92	0.91

التحليل:

نلاحظ أن معدل المردودية المالية قدر ب 3.55% و 0.92% و 0.91% خلال سنوات 2016 و 2017 و 2018 على التوالي فهو في انخفاض مستمر خلال هذه السنوات ويعود ذلك الى سوء تسيير واستخدام الموارد المالية المحققة خاصة في سنة 2018.¹

¹ جليلد عبد الله الياس، مرجع سابق، ص 73.

خلاصة الفصل:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصلين النظريين على أرض الواقع من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسة انتاج أدوات الميكانيكية لواحقها للفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2018 بحيث قمنا بتحليل الميزانية وحسابات النتائج باستخدام أدوات التحليل المالي والمتمثلة في التوازنات المالية والنسب المالية وتم تشخيص وضع مؤسسة باستخدام مؤشر العائد ، وقد أظهرت هذه المؤشرات أن المؤسسة تمر بوضعية حسنة إلى أنها توجد بعض اختلالات خلال الفترة المدروسة ، الأمر الذي يحتم على مسيرها اتخاذ الاجراءات التصحيحية للاعتماد على هذا التشخيص.

خاتمة

من خلال الدراسة النظرية و الميدانية و للإجابة عن الاشكالية المطروحة تبين لنا للتحليل المالي دور في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة هو مرآة عاكسة لها.

بالنسبة للفرضية الأولى:

إن التحليل المالي في المؤسسات الإقتصادية مستعمل بجدية لما له من أهميته البالغة، و لهذا فالمؤسسات الجزائرية مطالبة باستعمال الطرق العلمية في تسيير المؤسسة، فالتحليل المالي يعد وسيلة للتقييم و الرقابة على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة و تصحيح الانحرافات إن وجدت . كما أنه يساعد المؤسسة على معرفة مركزها المالي، و يعتبر وسيلة لدى الغير للحكم على الصحة المالية خاصة فيما يتعلق بمنح القروض.

بالنسبة للفرضية الثانية:

قد زادت أهمية التحليل المالي، خاصة في ظل نظام اقتصاد السوق، حيث لا يوجد هناك تدعيم من طرف الدولة للمؤسسة، فالمؤسسة غير القادرة تتسحب من السوق مما ينجم عنه أضرار عديدة خاصة إذا كانت هذه المؤسسة ضرورية لهيكله الاقتصاد الوطني، لهذا فالمؤسسات مطالبة بمسايرة هذا الوضع و أن تكون مستعدة للمناقشة ، وذلك باهتمامها على استخدام الطرق العلمية للتحليل المالي و الاستغلال الجيد للأموال من طرف المحلل المالي.

و عليه من خلال تناولنا لموضوع " التحليلي المالي و دوره في تشخيص وضعية المالية " فقد كانت هذه الدراسة محاولة للوقوف على الدور الذي يلعبه

التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وقد تم التوصل في النهاية الى جملة من النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة: من خلال قيامنا بهذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

- يعتبر التحليل المالي أداة لا يمكن للمؤسسة الاستغناء عنها نظرا لأهميته البالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
 - يعتبر التحليل المالي وسيلة للتحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها مستقبلا.
 - تعتبر القوائم المالية بمثابة مادة أولية و منطلق لإجراء عملية التحليل المالي.
 - مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية هي من أهم الأدوات المستعملة في عملية تحليل و تشخيص وضعية المؤسسة المالية.
- آفاق الدراسة: يمكن لموضوع دراستنا أن يأخذ مجال آخر في المستقبل كما يلي:
- تطوير استخدام أسلوب التحليل المالي بالمنسب المالية عند التمييز و التنبؤ بالمؤسسات.
 - الرقابة و تقويم الأداء الاداء في المؤسسات .
 - الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.
 - دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية.
 - مدى استخدام الموازنات التخطيطية في التخطيط و الرقابة و تقويم الأداء في المؤسسات.

توصيات:

- يجب على المؤسسة انشاء مصلحة خاصة بالتحليل والتشخيص المالي ؛
- يجب إعتبار التحليلي المالي على انه اجراء مهم يجب على المؤسسة القيام به لمعرفة وضعيتها المالية وأخذ القرارات المناسبة وتحسينها؛
- يجب على المؤسسة استغلال الفائض المالي الموجود في الخزينة؛
توسيع نشاطها وذلك من خلال استعمال مواردها الخاصة.

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع

1. إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، التسيير المالي ، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011.
2. أوراغ وناسة، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، شهادة ماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.
3. جليد عبد الله الياس، دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، شهادة ماستر، التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018
4. حوتي حمزة، طرشون خير الدين، دور التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة، شهادة ماستر، جامعة الجبلاي بونعامة، خميس مليانة، 2019./2018
5. سليمان بلعور، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003.
6. علاق فطيمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2015/2014.
7. عمير عبد القادر، علالي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، شهادة ليسانس، تخصص محاسبة و مالية، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016.
8. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط01، فلسطين، 2008.
9. مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول IAS - النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية، التحدي (ISA) والمعايير الدولية للمراجعة IFRS ، جامعة ورقلة، يومي 13 و 14 ديسمبر. 2011
10. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار أجنادين :عمان، 2006.
11. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير- التحليل المالي- ، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

تهدف دراستنا الى اعطاء نظرة عامة حول التحليل المالي و الدور الذي يلعبه في تشخيص وضعية المؤسسة. اذ يعتبر التشخيص المالي خطة ضرورية للتخطيط المالي بهدف معرفة الوضعية المالية للمؤسسة قبل التنبؤ بالخطط المستقبلية، لذلك يعتبر أداء للكشف عن نقاط الضعف لدى المؤسسة نظرا لاعتماده على البيانات.

يعتبر التحليل المالي أداة لا يمكن للمؤسسة الاستغناء عنها نظرا لأهميته البالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة. كما أنه وسيلة للتحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها مستقبلا.

تعتبر القوائم المالية بمثابة مادة أولية و منطلق لإجراء عملية التحليل المالي. مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية هي من أهم الأدوات المستعملة في عملية تحليل و تشخيص وضعية المؤسسة المالية.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسة، التشخيص المالي، الوضعية المالية الميزانية المالية.

Résumé

Notre étude vise à donner un aperçu de l'analyse financière et du rôle qu'elle joue dans le diagnostic du statut de l'institution. Le diagnostic financier est un plan nécessaire à la planification financière afin de connaître la situation financière de l'institution avant de prédire les plans futurs, il est donc considéré comme une performance pour détecter les faiblesses de l'institution en raison de sa dépendance aux données.

L'analyse financière est un outil dont l'institution ne peut se passer en raison de sa grande importance dans le diagnostic de la situation financière de l'institution, c'est aussi un moyen de vérifier la situation financière de l'institution et les risques financiers auxquels elle peut être confrontée à l'avenir.

Les états financiers sont considérés comme un matériel préliminaire et un point de départ pour la conduite du processus d'analyse financière. Les indicateurs de solde financier et les ratios financiers sont parmi les outils les plus importants utilisés dans le processus d'analyse et de diagnostic de la situation de l'institution financière.

Summary

Our study aims to give an overview of the financial analysis and the role it plays in diagnosing the status of the institution. The financial diagnosis is a necessary plan for financial planning in order to know the financial position of the institution before predicting future plans, so it is considered a performance to detect weaknesses in the institution due to its dependence on data.

Financial analysis is a tool that the institution cannot dispense with due to its great importance in diagnosing the financial position of the institution. It is also a way to verify the financial position of the institution and the financial risks that it may face in the future.

The financial statements are considered as a preliminary material and a starting point for conducting the financial analysis process. Financial balance indicators and financial ratios are among the most important tools used in the process of analyzing and diagnosing the position of the financial institution.